

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة
بذلك عن دورتها السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(28)/3
TD/B/COM.2/40
27 February 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة
بذلك عن دورتها السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	الأول - ألف - التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها السادسة: أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع محليا وتنمية القدرة على التوريد لدى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً
١١	باء - الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها السادسة: آثار الاجتماع الوزاري المعقود في الدوحة على أعمال اللجنة
١٢	الثاني - البيانات الافتتاحية
١٦	الثالث - أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً (البند ٣ من جدول الأعمال)
٢٢	الرابع - قضايا السياسة العامة الدولية: الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: أفضل الممارسات للحصول على التكنولوجيا والتدابير المتخذة لتشجيع نقلها في سبيل بناء قدرات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً (البند ٤ من جدول الأعمال)
٢٧	الخامس - عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية (البند ٥ من جدول الأعمال)
٣٣	السادس - تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة (البند ٦ من جدول الأعمال)
٣٦	السابع - تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها (البند ٧ من جدول الأعمال)
٣٩	الثامن - الآثار المترتبة على عمل اللجنة في أعقاب اجتماع الدوحة الوزاري (البند ٩ من جدول الأعمال)
٤٢	التاسع - مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)
٤٣	العاشر - التدابير التي اتخذتها اللجنة والبيانات الختامية
٤٦	الحادي - المسائل التنظيمية

المحتويات (تابع)

المرفقات

<u>الصفحة</u>	<u>المرفق</u>
٤٨	الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة
٤٩	الثاني - مواضيع اجتماعي الخبراء في ٢٠٠٢
٥٠	الثالث - الحضور

الفصل الأول

ألف - التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها السادسة

أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع محليا وتنمية القدرة على التوريد لدى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا

- ١ - أحاطت اللجنة علما بوثائق الأمانة المتاحة للنظر في إطار هذا البند^(١).
- ٢ - ولاحظت اللجنة أن أغلب الحكومات تعترف اليوم بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يوفر فوائد هامة لتنمية البلدان المضيفة. وتعمل الحكومات على تنفيذ سياسات تعزز الأثر المفيد للاستثمار الأجنبي المباشر، ساعية في الوقت نفسه إلى تلافي أي آثار سلبية محتملة. وأحد جوانب البعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر هو الصلة بين هذا الاستثمار والتصنيع، وبين القدرة التنافسية التصديرية وتنمية القدرة المحلية على التوريد. إلا أن جني هذه الفوائد ليس من المسلمات. ويتوقف مدى القدرة على تعزيز الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر على عوامل كثيرة، من بينها استراتيجيات الشركات التي توجه الاستثمار الأجنبي المباشر والتكلفة وحشية المستثمرين المحتملين من المخازفة، والشروط المناسبة لجني الفوائد المحتملة. وتؤدي سياسات البلدان المضيفة دورا أساسيا في هذا الصدد، ويمكن للبلدان الوطن والمجتمع الدولي المساهمة في تحقيق هذه الغاية.
- ٣ - وبناء على ذلك، قدمت اللجنة التوصيات التالية.

(١) "تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١، تعزيز الروابط" (UNCTAD/WIR/2001)؛ "تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد، قضايا متعلقة بالسياسة العامة ينبغي النظر فيها" (TD/B/COM.2/EM.10/2)؛ "تقرير اجتماع الخبراء المعني بتأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر" (TD/B/COM.2/35)؛ "أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع"، مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/COM.2/38)؛ "تعليقات الدول الأعضاء على حصيلة اجتماع الخبراء المعني بتأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد" (TD/B/COM.2/CRP.3)؛ "تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص" (TD/B/COM.3/40).

ألف - الحكومات

٤ - بالإضافة إلى تهيئة إطار استثماري مفتوح وشفاف على الصعيد الوطني، تشجع الحكومات في البلدان المضيفة على النظر في سبل فعالة من حيث التكلفة لتعزيز سياسات للاستثمار الأجنبي المباشر تتفق مع أهداف التنمية واستراتيجيات التصنيع العامة للبلد، على أن تأخذ في اعتبارها قدرات البلد والفرص المتاحة أمامه، وتشرك القطاع الخاص إشراكا تاما. ومن شأن المعرفة الجيدة باستراتيجيات الشركات أن تدعم تنفيذ هذه السياسات تنفيذًا فعالًا.

٥ - ومن أجل تنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، يوصى بتهيئة إطار مؤسسي وإداري فعال، يتألف من وكالة رائدة ويفيد من حسن التنسيق بين الوكالات والإدارات الحكومية، ومن التزام سياسي قوي وتفاعل وثيق مع الشركات المملوكة محليا وأجنيبيا. وتشجع الحكومات على الأخذ بنهج واضح الأهداف إزاء سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، على أن تتسم هذه السياسات بالشفافية وتستخدم الموارد المحدودة على أكفأ وجه، وأن تتكيف وتتطور مع أهداف البلد الاستراتيجية المتغيرة (مثل توفير فرص العمل، وتطوير السوق المحلية، وتنمية الصادرات، واستقدام التكنولوجيا، والارتقاء بالصناعات المحلية).

٦ - ومن أجل زيادة التأثير النافع للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف، تشجع الحكومات على إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الروابط بين الشركات المنتسبة الأجنبية والموردين ومقدمي الخدمات المحليين. وستوقف نطاق هذه الروابط إلى حد بعيد على الجهود المبذولة لتحسين تكنولوجيا المؤسسات المحلية وقدراتها، وتعزيز مهارات اليد العاملة المحلية وقدراتها. ولذلك، تشجع الحكومات على النظر في تهيئة إطار مؤسسي وإداري يسمح بتنفيذ ورصد برنامج فعال وواضح الأهداف لتعزيز الروابط. وتؤدي السياسات دورا في تعزيز الروابط، عن طريق تدابير شتى ترمي إلى تشجيع إدماج الشركات المنتسبة الأجنبية وتشجيع مساهمتها في تنمية المؤسسات المحلية. ويمكن أن تقوم بدور أيضا التدابير الحكومية، بما في ذلك شروط الأداء، المتفقة مع القواعد الدولية.

٧ - وتشجع الحكومات أيضا على تقييم الطريقة التي تستطيع بها سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر أن تؤثر على المساواة بين الجنسين في الاقتصاد بوجه عام وفي بعض الصناعات والقطاعات التي تعتمد اعتمادا كثيفا على الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي توفير الدعم للنساء منظمات المشاريع. ومن المفيد إعداد إحصاءات من منظور جنساني.

٨ - وينبغي للبلدان الموطن أن تتقاسم مع غيرها خبراتها في استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط، وأن تقدم المساعدة في هذا الصدد. ومع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، تشجع البلدان الموطن أيضا على توفير المساعدة المالية للبلدان النامية لتقوم بتهيئة إطار مناسب لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الروابط.

٩ - ومن شأن تحسين وصول منتجات وخدمات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، إلى أسواق البلدان المتقدمة أن يساعد تلك البلدان في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

باء- المجتمع الدولي

١٠- مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، ينبغي للمؤسسات الدولية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر أن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في تهيئة بيئة مؤسسية مناسبة وتحديد تدابير ملموسة لتشجيع تشكيل المجموعات وتعزيز الروابط.

١١- وتشجع المؤسسات الدولية على تكثيف جهودها في سبيل مساعدة البلدان النامية على إنشاء الأطر والأدوات المالية المناسبة بهدف مساعدة المؤسسات المحلية على الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الروابط مع الشركات عبر الوطنية.

١٢- ويستحسن أن ينشأ بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المختصة الأخرى تعاون وتنسيق في هذه القضايا.

١٣- وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي أقل البلدان نمواً في بناء وتحسين البنية التحتية اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

جيم- الأونكتاد

١٤- مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، وتماشياً مع خطة عمل بانكوك، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) مواصلة تحليل نظم الإنتاج الدولية، بحسب القطاع والصناعة، وإتاحة ما يجتمع لديه من معلومات للبلدان الأعضاء، ومراعاة المنظور الجنساني حيثما يكون ذلك مناسباً؛

(ب) مساعدة البلدان النامية في تقييم ما لديها من قدرات بما يتفق ومركزها التنافسي في السوق الدولية ورسم السياسات تبعاً لذلك بغية جني أقصى فائدة ممكنة من الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ج) مساعدة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ ورصد البرامج الرامية إلى استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط بما يتفق واستراتيجياتها التصنيعية والإئتمانية؛

(د) تعميم المعلومات عن التجارب الناجحة للبرامج الرامية إلى استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط؛

(هـ) التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في إجراء بحوث وتحليلات منتظمة للنهج والخيارات في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاستناد إلى التجارب القطرية، فيما يتصل بجوانب إئتمانية مثل دور شروط الأداء، والعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات؛

(و) إجراء دراسة عن أثر الإلغاء التدريجي لأفضليات الوصول إلى الأسواق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً.

قضايا السياسة العامة الدولية: الترتيبات الدولية لنقل
التكنولوجيا: أفضل الممارسات للحصول على التكنولوجيا
والتدابير المتخذة لتشجيع نقلها في سبيل بناء قدرات
البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً

١ - أحاطت اللجنة علماً، في مداولاتها بشأن الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا، بوثائق الأمانة المتاحة للنظر في إطار هذا البند^(٢). وتعد الخلاصة الوافية بشأن أحكام نقل التكنولوجيا^(٣) إسهاماً قيماً، ويجب استيفائها عند الضرورة ونشرها على نطاق واسع.

٢ - وأحاطت اللجنة علماً بمشاغل المجتمع الدولي فيما يتصل بتعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وبشكل خاص إلى أقل البلدان نمواً، وكذلك قدراتها التكنولوجية، كما يظهر ذلك في العشرات من الصكوك الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

٣ - وللحكومات والقطاع الخاص دور هام يمكن أن تلعبه في الوفاء بالتزامات، وذلك في جملة أمور من خلال الشراكات العامة والخاصة. وبهذا الصدد شددت اللجنة على ضرورة توفير حماية كافية للملكية الفكرية لدى تقديم الحوافز للاستثمار ونقل التكنولوجيا في جميع البلدان، مع مراعاة مصالح المنتجين والمستخدمين والمستهلكين.

٤ - ونظرت اللجنة في عدد من أفضل الممارسات التي يمكن أن تسهم في خلق ظروف وفرص ملائمة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وبهذا الخصوص قدمت اللجنة التوصيات التالية.

(٢) "الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا" (TD/B/COM.2/37)؛ "الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: أفضل الممارسات للحصول على التكنولوجيا والتدابير المتخذة لتشجيع نقلها في سبيل بناء قدرات في البلدان النامية، وبالخصوص في أقل البلدان نمواً" (TD/B/COM.2/EM.9/2)؛ "تقرير اجتماع الخبراء المعني بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: أفضل الممارسات فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التكنولوجيا والتدابير الرامية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا بقصد بناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً" (TD/B/COM.3/33).

(٣) خلاصة وافية للترتيبات الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا؛ صكوك مختارة (UNCTAD/ITE/IPC/Misc.5)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.D.28.

الحكومات

٥- إن إيجاد بيئة تنظيمية محلية مؤاتية للاستثمار الأجنبي، إلى جانب حماية الملكية الفكرية، يشجع الوصول إلى التكنولوجيا. وقد لوحظ أن نقل التكنولوجيا كثيرا ما يكون أكثر نجاحا عندما يتم عن طريق الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر. وبهذا الخصوص لا بد أن يركز التعاون التقني على بناء القدرات التكنولوجية بغية تمكين البلدان المستفيدة من استخدام حقوق الملكية الفكرية بطرق تنهض بنظمها الوطنية للابتكار.

٦- إن إنشاء لجان تنسيق على الصعيد الوطني/الإقليمي فيما يتعلق بتلاقي الالتزامات المتعهد بها في "اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق ترييس)، وشروط التنفيذ الوطنية، من شأنه أن يسهل تطبيق ترتيبات هذا الاتفاق على احتياجات الابتكار المحلية وتشجيع تنفيذها المسير للقدرة التنافسية.

٧- يجب تشجيع تدابير بلدان الموطن الرامية إلى النهوض بنقل التكنولوجيا، ولا سيما من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وبهذا الخصوص قد ترغب اللجنة في توجيه النظر إلى المادة ٦٦-٢ من "اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق ترييس) وإلى الفقرة ١١-٢ من مقرر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن المسائل والمشاكل ذات الصلة بالتنفيذ، الذي اعتمد في الدوحة.

٨- يجب تقديم الدعم لبناء القدرات، وبشكل خاص في أقل البلدان نموا، من خلال مشاريع وبرامج محددة وعن طريق إقامة بنية علمية وتكنولوجية على أساس تعاوني لكل من مرافق البحث العامة والخاصة لتمكينها من تقييم التكنولوجيات واعتمادها وإدارتها وتطبيقها وتحسينها.

المجتمع الدولي

٩- للصكوك الدولية التي لها آليات تنفيذ داخلية، بما في ذلك أحكام مالية وترتيبات رصد، سجل تنفيذ واعد^(٤) وينبغي محاكاتها. ويمكن أن تستخدم كنموذج في مجالات أخرى، مثل الهياكل الأساسية، والصحة، والتغذية، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

(٤) مثل بروتوكول مونتريال؛ انظر "الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: أفضل الممارسات للحصول على التكنولوجيا والتدابير المتخذة لتشجيع نقلها في سبيل بناء قدرات في البلدان النامية، وبالخصوص في أقل البلدان نموا" (TD/B/COM.2/EM.9/2)؛ الفقرة ٢٩.

١٠- يجب تنفيذ "الاتفاق الخاص بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" بطريقة تفضي إلى نقل التكنولوجيا، وفقا لمواد الاتفاق ٧ و ٨ و ٤٠، بما في ذلك عن طريق تقييم أثره على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

١١- يجب دعم إنشاء الصندوق الاستثماري للأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، كما قررت ذلك اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الخامسة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠٠١)، كما وينبغي الدعوة إلى تقديم التبرعات له.

الأونكتاد

١٢- ينبغي للأونكتاد، مراعي الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، أن يقوم بما يلي:

(أ) تقديم المساعدة للبلدان النامية في تعزيز قدرتها على مناقشة وبحث مسائل نقل التكنولوجيا والتفاوض لدى صوغ أحكام نقل التكنولوجيا في الصكوك الدولية؛

(ب) زيادة استكشاف طرق وسبل التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، ومساعدة البلدان التي يهملها الأمر عن طريق إجراء تقييم للاحتياجات فيما يتصل بتلاقي الالتزامات في "اتفاق جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق تريبس) وشروط التنفيذ الوطنية؛

(ج) نشر المعلومات فيما يتعلق بتدابير بلدان الوطن القائمة التي تشجع نقل التكنولوجيا بطرق مختلفة إلى البلدان النامية، وبشكل خاص إلى أقل البلدان نموا.

١٣- يشجع الأونكتاد على تقديم إسهامات لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة ونقل التكنولوجيا، وبشكل خاص بشأن المسائل التي لها صلة بالمجالات المذكورة أعلاه.

١٤- يشجع الأونكتاد أيضا على مواصلة تقديم الدعم لعمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتقديم تقرير إلى لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المتصلة بذلك.

باء- الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها السادسة

آثار الاجتماع الوزاري المعقود في الدوحة على أعمال اللجنة

- ١- إننا نسلم بإسهام برنامج عمل الأونكتاد المتعلق باتفاقات الاستثمار في تعميق فهم القضايا المعنية، وفي استكشاف نطاق القضايا التي تحتاج إلى النظر فيها، وتحديد مصالح البلدان النامية وكذلك، بصورة خاصة، ضمان تناول البعد الإنمائي.
- ٢- إننا نسلم باحتياجات البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، إلى زيادة دعم المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا المجال، بما في ذلك تحليل السياسات والتنمية، لكي يمكن لها أن تقيم على نحو أفضل آثار توثيق التعاون المتعدد الأطراف على سياساتها وأهدافها الإنمائية وتنميتها البشرية والمؤسسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نؤكد على الحاجة إلى تعزيز المساعدة وإسنادها بموارد كافية بغية الاستجابة لهذه الاحتياجات، على النحو المحدد في الفقرة ٢١ من إعلان الدوحة الوزاري على أن توضع في الحسبان على النحو المناسب الفقرتان ٤٢ و ٤٣.
- ٣- استجابة لهذا الطلب، تدعو اللجنة الأونكتاد إلى تنفيذ برنامج معزز للمساعدة التقنية وبناء القدرات، بالتعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية، يستجيب لاحتياجات البلدان المستفيدة ويتناول المجالات الثلاثة التي تبرز من الفقرة ٢١ من إعلان الدوحة الوزاري وهي تحليل السياسات والتنمية، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية المؤسسية. وينبغي للعمل المضطلع به في هذا الصدد أن يبحث التجارب القطرية في الماضي.
- ٤- تدعو اللجنة الجهات المانحة والبلدان التي هي في وضع يمكنها من تقديم الوسائل والمساعدة الضرورية للاضطلاع بهذا البرنامج المعزز إلى أن تفعل ذلك، وهو برنامج ينبغي ألا يكون تنفيذه العملي على حساب الموارد المكرسة للأعمال الجارية، مع استخدام تضافر الطاقات الممكن تحقيقه استخداماً كاملاً.
- ٥- تشجع اللجنة كذلك الأمانة على تقديم دعم موضوعي إلى الفريق العامل المعني بالعلاقة بين التجارة والاستثمار، التابع لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك إلى الفريق العامل المعني بالعلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا، التابع أيضاً لمنظمة التجارة العالمية.
- ٦- تطلب اللجنة إلى الأمانة أن تقدم إليها في دورتها القادمة تقريراً حول التقدم المحرز في هذا الصدد.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١ - حدد الأمين العام للأونكتاد القضايا الرئيسية التي ينبغي تناولها في دورة اللجنة. وقال إن اللجنة تنعقد في وقت يمر فيه الاقتصاد العالمي بظروف حرجة، مع الانخفاض الذي تشهده تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت، بحسب تقديرات أمانة الأونكتاد، بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠١. وقد عانت هذا التدهور المناطق الإقليمية كلها تقريبا، رغم ما ظهر من مرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بل وارتفاعها قليلا عن معدلاتها في عام ٢٠٠٠. ويظهر من الدراسات الاستقصائية الأخيرة للشركات عزم المستثمرين على مواصلة توسيع نشاطهم في كافة أنحاء العالم وأن عواقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لن تؤثر على الخطط الاستثمارية لمعظم الشركات في المدى المتوسط إلى الطويل.

٢ - وإزاء هذه الخلفية، ذكر الأمين العام أن نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية زيادة أثره الإنمائي من خلال سياسات البلد المضيف وإسهامات بلد الموطن سيكونان محلا لنقاش واسع. وقال إن من المقرر، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، استعراض أحد جوانب "البعد الإنمائي" للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصنيع والمنافسة في مجال التصدير وتطوير القدرة على التوريد. وقال إن تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١ تضمن بحثا عميقا لكيفية استخدام السياسات المختلفة لتعزيز الروابط الخلفية بين الشركات الأجنبية التابعة والموردين المحليين.

٣ - وأشار بوجه خاص إلى الإعلان الوزاري الذي اعتمده مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة. فقد دعا الإعلان إلى تبني برنامج عمل طموح يشمل عددا من القضايا وثيقة الصلة بعمل الأونكتاد في مجال الاستثمار، مثل الحاجة إلى زيادة دعم المساعدة التقنية وتوفير الموارد الكافية لها وبناء القدرات بما يحقق صالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا، والحاجة إلى إعداد تقييم أفضل لما يترتب على توثيق أو اصر التعاون المتعدد الأطراف من آثار على السياسات والأهداف الإنمائية لهذه البلدان. وقال إن أمانة الأونكتاد على استعداد لملاقة هذا التحدي، رغم ضيق الموارد، وإثما تعد برنامجا شاملا للمساعدة التقنية يتعلق بأنشطة الدعم في مرحلة ما بعد الدوحة.

٤ - ومع تزايد كثافة الجانب المعرفي في الإنتاج يصبح الحصول على التكنولوجيا واستخدامها من الحاجات الماسة للتنمية الاقتصادية في عالم قائم على المنافسة. ومن المسائل الرئيسية طريقة العمل على زيادة فعالية الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات عن طريق زيادة فعالية تنفيذ الأحكام ذات الصلة، وهو موضوع عقد بشأنه اجتماع خبراء وسيجري استعراضه في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

٥- ثم انتقل إلى مجال استعراضات السياسة الاستثمارية. وقال إن استعراض السياسة الاستثمارية لجمهورية ترازيا المتحدة خصص له اجتماع واحد بالكامل، وذلك تلبية لرغبة الوفود والمجموعات الإقليمية في إعطاء مزيد من الوقت لمناقشة كل استعراض في إطار إجراءات تناول استعراضات السياسة الاستثمارية في الآلية الحكومية الدولية. وستعرض اللجنة أيضا التقدم المحرز في أنشطة المتابعة التي جرى الاضطلاع بها في بلدان عديدة أتمت الدورة الاستعراضية بكاملها، ومن ضمن هذه البلدان أوغندا وموريشيوس وإكوادور.

٦- ووفقا للمقرر الذي اتخذته الأونكتاد العاشر في بانكوك، فقد عمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ إلى تنشيط جهوده في موضوع إدارة الشركات ومن المتوقع أن يقدم الفريق نموذجا لتطبيق مبادئ تطوير إدارة الشركات في مختلف البيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، في إطار البند ٦ من جدول الأعمال.

٧- وانتقل الأمين العام للأونكتاد إلى مجال هام وهو مساعدة البلدان النامية في ميدان قوانين المنافسة وسياساتها فأبلغ المشاركين أن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياساتها سوف ينظر في دورته التالية في دراسة بشأن دور ما يمكن الأخذ به من آليات التوسط في المنازعات وأية ترتيبات بديلة لذلك، ومن ضمنها مراجعات النظراء الطوعية. وذكر أن مشروعاً بدأ في كانون الأول/ديسمبر في كمبالا لتقديم المساعدة التقنية لهيئات المنافسة الناشئة في "السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها (الكوميسا)". وفضلا عن ذلك، فقد أنشئت شبكة دولية للمنافسة ستضم في عضويتها البلدان النامية والمنظمات ذات الصلة، بما فيها الأونكتاد. ثم أشار إلى إعلان الدوحة الوزاري فقال إن الأونكتاد على استعداد للإسهام بنصيبه، بالتعاون التام مع منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى والهيئات الوطنية المعنية بموضوع المنافسة.

٨- وأشار المتكلم بوجه خاص إلى التوصيات التي وضعها اجتماع الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص، المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وطلب إلى الوفود النظر في هذه التوصيات أثناء مداولاتهم. وذكر أيضا أن المؤتمر السنوي السابع للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار ينعقد في نفس وقت انعقاد دورة اللجنة وأن من المقرر عقد بعض جلسات مشتركة.

٩- وأعرب الأمين العام للأونكتاد، في ختام كلمته، عن سروره لحضور ممثلين عن بعض المنظمات الدولية الأخرى الناشطة في ميدان التجارة والاستثمار مثل وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الأجنبية، ومنظمة التجارة العالمية، واليونيدو، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واتفق التجارة الحرة للأمريكتين. وقال إن اللجنة تصبح، بهذه الكيفية، محفلا هاما لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء والوكالات الحكومية الدولية. وقال إن إجراء تبادل مثمر للآراء بشأن أنسب استجابات السياسة الاقتصادية على الصعيد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف لم يكن مهما في أي يوم قدر أهميته الآن، وذلك

بحكم وجود العالم على عتبة جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية وما يشهده الاقتصاد العالمي حاليا من تباطؤ عام. وقال إنه يأمل في أن تسهم اللجنة إسهاما كبيرا في هذا الحوار في إطار ولايتها.

١٠- وتكلم ممثل مصر، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، فقال إن هناك حاجة لجيل ثالث من سياسات ترويج الاستثمار لمواجهة التضاؤل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونظرا للقيود المفروضة على السياسات المالية، تحتاج الحكومات إلى توضيح أولوياتها، ويوصى بالنظر في استراتيجية فعالة من حيث التكلفة قوامها الأخذ بنهج محدد الأهداف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والأنسب أن يتم ذلك بإشراك القطاع الخاص. وأكد أيضا أهمية تعزيز القدرة على التوريد وقال إن وضع برنامج لتعزيز الروابط يمكن أن يكون أداة مفيدة لذلك.

١١- وقال إن تعزيز القدرة على المنافسة في مجال التصدير لا يزال واحدا من التحديات التي تواجهها البلدان النامية. ولما كان من الممكن النظر إلى مسألة النفاذ إلى الأسواق باعتبارها هدفا إنمائيا في حد ذاتها وأداة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد حث المتكلم البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية على إتاحة المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. واحتتم كلمته طالبا إلى الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في وضع وتنفيذ سياساتها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والاستراتيجيات الإنمائية للموردين المحليين، وشجع على إجراء نقاش بشأن الأبعاد الإنمائية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢- وتكلم ممثل أوغندا، باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا قد انخفضت رغم الأطر التنظيمية المناسبة التي أنشئت. وقال إن ذلك يتطلب اتخاذ تدابير تتعلق بالقيود في جانب العرض التي تواجهها بلدان أفريقية كثيرة، وبخاصة أقل البلدان نموا بينها. وأكد الصلة بين التجارة والاستثمار وما للنفاذ إلى الأسواق من أهمية في هذا الصدد بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا.

١٣- وأكد الدور الحاسم الذي تلعبه التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية للبلدان وسلم بوجود ترتيبات دولية عديدة لنقل التكنولوجيا ودعا مع ذلك إلى زيادة فعالية تنفيذ هذه الترتيبات. وقال إنه مسرور لتمكن مزيد من البلدان الأفريقية من الاشتراك في استعراضات السياسة الاستثمارية ودعا إلى إيجاد آليات للمتابعة.

١٤- وتكلم ممثل إسبانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، فأكد أهمية تقرير الاستثمار العالمي كمصدر لمعلومات قيمة وشجع الأونكتاد على مواصلة بحوثه في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إنه ينبغي للأونكتاد، على ضوء إعلان الدوحة الوزاري، تقديم الدعم في مجال تحليل السياسات وتنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية مما يسمح للبلدان النامية بالمشاركة الفعالة في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار. وقال إن الأونكتاد هو الحفل المناسب الذي يمكن فيه مناقشة البعد الإنمائي لإطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يكمل العمل الذي أنجزه فريق منظمة التجارة العالمية بشأن توضيح قضايا معينة، وأن يعمل

على تعميق الفهم، وبخاصة من وجهة نظر إنمائية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد هذا العمل ويلتزم بتقديم موارد لأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا الميدان. واختتم كلمته ملاحظا أهمية عمل الهيئات الفرعية للجنة بشأن سياسة المنافسة ووضع قواعد محاسبية مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٥- وتكلم ممثل بنغلاديش باسم أقل البلدان نموا فأكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية، بحكم نقص المدخرات المحلية وقصور أشكال التمويل الأخرى. بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، أكد المتكلم أنه لا غنى عن وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي من ناحية والاستثمار المحلي من ناحية أخرى. وعملا على تفادي قلة العملة الأجنبية من المستصوب على نحو خاص الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التصدير. وأعرب عن قلقه للإلغاء التدريجي لنفاذ أقل البلدان نموا إلى الأسواق بشروط تفضيلية لما كان في ذلك من فائدة حيوية للتعويض عن المخاطر الإضافية التي يواجهها المستثمرون في تلك البلدان.

١٦- وذكر أن هناك نظما لإتاحة الاستثمار الأجنبي المباشر على أسس ودية متنامية إلا أن أقل البلدان نموا تتلقى ما لا يزيد عن ٠,٣ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. وقال إن كثيرا من هذه البلدان، نظرا لصغر حجمها وبعدها وهشاشتها، لا تستطيع على الأرجح اجتذاب كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا بد من استكشاف أدوات جديدة للتغلب على هذه الحواجز. ودعا إلى التقدم بمبادرات جديدة هدفها التغلب على المخاطر التي يواجهها المستثمرون في أقل البلدان نموا.

١٧- وأشار ممثل اليابان إلى أهمية تنشيط الأعمال التجارية في البلدان النامية. وقال إنه ينبغي، في هذا الصدد، الجمع بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر لإدخال مزيد من التحسينات اللازمة للارتقاء بالمهارات والبنية التحتية. ودعا إلى تحسين جانب إتاحة المعلومات بشأن فرص الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى مزيد من التعاون النشط بين بلدان الجنوب وهو ما تستطيع البلدان النامية من خلاله تبادل خبراتها في هذا الميدان.

الفصل الثالث

أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٨ - للنظر في هذا البند كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

"تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع، وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد، قضايا متعلقة بالسياسة العامة ينبغي النظر فيها" (TD/B/COM.2/EM.10/2)؛

"تقرير فريق الخبراء المعني بتأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر" (TD/B/COM.2/35)؛

"أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع"، مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/COM.2/38)؛

"تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١، تعزيز الروابط"، نظرة عامة (UNCTAD/WIR/2001)؛

"تقرير فريق الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص" (TD/B/COM.3/40).

١٩ - قدمت **ممثلة أمانة الأونكتاد** هذا البند من جدول الأعمال. وأكدت الممثلة أن الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصنيع والقدرة على المنافسة في مجال التصدير وتنمية القدرة على التوريد في البلدان المضيفة هي بعد إنمائي هام. وقالت إن الحكومات بحاجة إلى استراتيجية إنمائية واضحة وإلى ضمان تحقيق الاتساق بين جهود تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية وقدرات كل بلد والفرص التي يتيحها من ناحية أخرى. وقالت أيضا إن على القطاع الخاص دورا رئيسيا ينبغي أن يؤديه في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط. ولا بد للبلدان المضيفة أن تكون على علم جيد بالحوافز والاستراتيجيات العامة التي تكون وراء قرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات عبر الوطنية. واهتمت على نحو خاص بالإشارة إلى ما يسمى الجيل الثالث من سياسات ترويج الاستثمار التي يجري في إطارها تشجيع المستثمرين الأجانب وفقا للأولويات الإنمائية للبلدان.

٢٠ - وذكرت أن **تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١** كرس اهتماما خاصا لأهمية تعزيز الروابط. فالروابط مع الشركات والمؤسسات المحلية هي أفضل قناة لنشر المعرفة والتكنولوجيا بنقلها من الشركات الأجنبية التابعة إلى البلدان المضيفة، وبإمكان هذه الروابط أن تسهم في تنمية وتعزيز قطاع المشاريع المحلية وقدرته على التوريد. ويقع

على عاتق الحكومات دور هام ألا وهو تذليل ما يعترض عملية تكوين الروابط من عقبات محددة، وزيادة المنفعة المحققة من وراء استخدام موردين محليين و/أو تخفيض تكاليف هذا الاستخدام.

٢١- ولما كان تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط عملية مكلفة في تنفيذها، فقد أكدت ممثلة الأونكتاد الحاجة إلى تقديم مساعدات تقنية ومالية من المجتمع الدولي وبلدان الموطن. وأشارت أيضا إلى مسألة النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو على أسس تفضيلية قائلة إن هذا النفاذ عامل هام لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية المستفيدة، وأشارت كذلك إلى ما يمكن أن تسهم به قواعد المنشأ في عملية تكوين الروابط.

٢٢- وأكدت في نهاية كلمتها أن لهذا البند من جدول الأعمال آثارا هامة تتعلق بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر وبالسياسات ذات الصلة. وطلبت إلى اللجنة النظر في استكشاف جوانب أخرى من البعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء تطور سياقات السياسة الدولية، وخاصة في مرحلة ما بعد الدوحة.

٢٣- وتحديث رئيسة اجتماع الخبراء المعني بتأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والمقولة المحلية وتنمية القدرة على التوريد عن المناقشات التي جرت في إطار اجتماع الخبراء. وأشارت إلى أنه رغم تفاوت السياسات تفاوتا كبيرا من بلد لآخر فمن المهم دائما أن تكون أهداف السياسة واضحة وأن تكون متسقة مع قدرات كل بلد من البلدان. وقد نظر اجتماع الخبراء في عدد من مسائل السياسة العامة، ومنها التعاون بين الوكالات الحكومية المشاركة في عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ودور الاستهداف في تعزيز الاستثمار وتطوير الروابط، وهي من المسائل التي عولجت بإسهاب في تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١.

٢٤- وأشير إلى أن أدوات استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر قد تطورت من أدوات تقليص التكلفة إلى أدوات تتناول المفاضلة والتخصص. كما أن الأدوات الفعالة تشمل وجود التجمعات العنقودية والتجمعات دون الوطنية، وبعض الحوافز الحكومية، والشراكات والتحالفات بين القطاعين العام والخاص، والرعاية اللاحقة للمستثمرين الموجودين. وذكر أيضا أن الانتماء إلى منطقة تجارة تفضيلية أو توفر إمكانية الوصول إلى أسواق أوسع تعتبر من المزايا الهامة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما فيما يتعلق باجتذاب الأنشطة الموجهة نحو التصدير. وحالما يتم اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما يمكن عندئذ النظر في تشجيع إقامة الروابط بين فروع الشركات الأجنبية والموردين المحليين. وعندما يقرر بلد من البلدان تنفيذ برنامج للنهوض بإقامة الروابط فإنه يمكن حينئذ استخلاص بعض الدروس العملية من التجربة على الصعيد الدولي. وهذه تشمل أهمية التدابير المتخذة من أجل الارتقاء بالقدرة المحلية على التوريد، والدعم الإنمائي لمجموعة مختارة من الموردين، والتنسيق بين الوكالات الحكومية والتدابير المحددة بالسياق والمكيفة من أجل مواءمة ظروف كل بلد أو إقليم دون وطني.

٢٥- وذكرت بعض الأدوار الممكنة التي يمكن لبلدان الموطن أن تؤديها في هذا الصدد، مثال ذلك فتح الأسواق أمام منتجات أقل البلدان نمواً أو توفير المساعدة المالية لإقامة الهياكل الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وينبغي للمؤسسات الدولية أن تنسق جهودها لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بصفة خاصة في مجال بناء الهيكليّة الأساسية اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يتعين على الأونكتاد مواصلة بحوثه في مجال نظم الإنتاج الدولية للجان المفاوضات التجارية، ومساعدة البلدان النامية في تقييم قدراتها ووضع برامج متسقة مع استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة الروابط المتصلة بذلك.

٢٦- وذكر ممثل سوري لانكا، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية والصين، بالتجارب التي عرفتها آسيا في مجال التصنيع المتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أبرزت هذه التجارب أهمية وضع استراتيجية إنمائية واضحة من جانب الحكومة، وتوفير الموارد البشرية ذات المهارة، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وكذلك تعزيز القدرة المحلية على التوريد. ونوه بأن تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١ تعرض لوصف بعض التجارب الآسيوية، وأثنى على التقرير لشموليته.

٢٧- وقال إن التراجع الجاري في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم يستدعي تفكيراً جديداً في السياسة العامة، وعلى وجه التحديد استراتيجية أكثر تركيزاً يمكن فيها للاستثمار الأجنبي المباشر أن يستكمل القدرات المحلية وينهض بمستواها وأن يطور الروابط المحلية. ومن المهم في هذا السياق أن تعتمد البلدان في المنطقة الآسيوية على تنسيق ما تقوم به من أنشطة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك تجنباً للدخول في "سباق نحو الأسفل" عند اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. واقترح أن تعتمد البلدان المتقدمة على توفير الدراية والمساعدة المالية من أجل الشروع في مبادرات لاستهداف المستثمرين في البلدان النامية. وختم كلمته بتشجيع الأونكتاد على مواصلة التحليل في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر واقترح إدراج السياسات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا التحليل.

٢٨- وأشار ممثل بنين، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر لم تصل إلى أفريقيا بعد، وذلك على الرغم من تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان الأفريقية. وأشار إلى ارتفاع مستويات الديون، وانخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدهور شروط التبادل التجاري، والقيود التي تحول دون الوصول إلى الأسواق، بوصفها من العوائق الرئيسية التي تواجهها البلدان الأفريقية فيما يتعلق باجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٩- وأكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتنمية واقترح عدداً من التدابير الرامية إلى بلوغ هذا الهدف في أفريقيا وهي: إدخال التحسينات في هياكل السياسة الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وإدخال التحسينات في مجال الموارد البشرية والهيكلية الأساسية؛ والسعي نحو التكامل الإقليمي من أجل توسيع رقعة الأسواق المحتملة؛ وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وخصوصاً أسواق البلدان المتقدمة؛ وإقامة مصارف متخصصة في أفريقيا

لتمويل الاستثمارات الخاصة؛ واتباع منهج هادف لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتوفير الدعم لشبكة دولية من وكالات تعزيز الاستثمار وإشراك القطاع الخاص.

٣٠ - وأشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهمية الوصول إلى الأسواق من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعا إلى صياغة استنتاجات وتوصيات تكون مقتضبة ومركزة.

٣١ - وقالت ممثلة جامايكا إن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليست تلقائية، وذكرت أن بلادها تعتمد إلى تنفيذ استراتيجية متكاملة في هذا الصدد. وأكدت على ضرورة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتناسب وقدرات كل بلد وخصائصه.

٣٢ - واقترح ممثل إسبانيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، أن يواصل الأونكتاد تحليله لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة، وأن يسدي المشورة إلى البلدان النامية بخصوص السياسات التي تمكنها من الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن يزيد من مستوى المساعدة التقنية وبناء القدرات في تلك البلدان، وأن يوفر البيانات ذات الصلة والمعلومات الإحصائية بشأن الاتجاهات الملموسة في الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم.

٣٣ - وأيد ممثل الصين وجهات النظر التي بينتها مجموعة ال ٧٧ والمجموعة الآسيوية. وأعرب عن قلقه إزاء تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠١. وقال إذا لم ينعكس هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٢ فإن البلدان النامية ستواجه صعوبات حمة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأعرب عن ارتياحه لنتائج اجتماع الخبراء المعني بتأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والمقاولة المحلية وتنمية القدرة على التوريد في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، واقترح بأن تدرج توصيات السياسة التي صاغها الاجتماع كاملة في الاستنتاجات التي اتفقت عليها اللجنة. كما دعا أيضا إلى تحسين الروابط بين مختلف مستويات الآلية المشتركة بين الحكومات في الأونكتاد وذلك في مجال الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك.

٣٤ - ووجه ممثل الهند الاهتمام إلى الملاحظات التي تقدم بها بشأن نتائج اجتماع الخبراء، والتي عممتها الهند كتابة. وقال إنه وجد مفاهيم تعزيز الاستثمار الفعال والهادف مفيدة. ومع ذلك فقد حذر من مغبة استخدام تعزيز الاستثمار الفعال كتبرير للدخول في "سباق نحو الأسفل"، إذ إن هذه الظاهرة لا تأخذ في الاعتبار أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تتفاوتت تفاوتًا واسعًا تبعًا لطبيعة كل مشروع من المشاريع، ذلك أن المشاريع لا تتفق جميعها وأولويات التنمية التي ترسمها البلدان المضيفة. وفي مثل هذه الحالات فإن المنهج "الموحد الوحيد" لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون ضارا بالتنمية. وفضلا عن ذلك، ومع أنه يؤيد وجهات نظر أقل البلدان نموا كما عبرت عنها بنغلاديش، فقد أشار إلى عدد من مجالات القلق التي يتعين تحليلها بالتفصيل في المستقبل، وأولها مدى تكامل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وإلى أي حد يزاحم الأول الثاني. ومثار القلق الثاني هو

مسألة متطلبات الأداء. والمسألة الثالثة هي الرابطة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى النمو في البلدان المضيفة، بما في ذلك التساؤل عما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يميل أم لا إلى مزاحمة الاستثمار المحلي. أما المجال الرابع مثار القلق فهو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة، وخصوصا بالتضافر مع تأثير أشكال أخرى من أشكال الاستثمار في حافظات الأوراق المالية. وقال إن هذه المسائل يمكن تحليلها مثلا من خلال استعراض الدراسات التجريبية القائمة بخصوص التأثير الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف البلدان.

٣٥- وشددت ممثلة أوغندا على أهمية مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في مجال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل النهوض به. وأشارت إلى تجربة بلادها في تشجيع النساء على القيام بدور فعال في هذا المجال، وإلى المساعدة التي تقدمها لإقامة علاقات شبكية وإلى الجهود التي تبذلها في مجال نشر المعلومات وبناء القدرات. كما سلطت الأضواء على الدور الرئيسي الذي يمكن للنساء أن تلعبه في المشاريع التجارية المشتركة، مضيفة أن الشركات الأجنبية غالبا ما تميل إلى التعامل مع الشركات المحلية التي تديرها النساء. وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى التحسين ذكرت الحاجة إلى أساليب مصرفية مبتكرة لمساعدة النساء في هذا الصدد.

٣٦- ورحب ممثل بنغلاديش، متحدثا باسم أقل البلدان نموا، بنتائج اجتماع الخبراء ولكنه أراد أن يذكر بضعة نقاط. فقد لاحظ أن إطارا تمكينيا، كنظام استثمار حر مثلا، لم يكن كافيا بالنسبة لأقل البلدان نموا لضمان تدفقات هامة من الاستثمار الأجنبي المباشر وأن الحاجة تدعو إلى الشكل الصحيح من الاستهداف. كما لاحظ أن وجهات نظر المستثمرين المحتملين لم تتجسد جيدا في نتائج اجتماع الخبراء. كما أعرب عن بعض القلق إزاء الإلغاء التدريجي لإمكانية الوصول التفضيلي من جانب أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة.

٣٧- وأكد ممثل زامبيا على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبلاده بوصفها من بين أقل البلدان نموا. وقال إن أفضل طريقة لتصميم الاستراتيجيات في سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتناول قبل كل شيء معرفة ما هي الفئات الرئيسية التي تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار أيضا إلى تأثير برامج التكيف الهيكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي لم تحظ بالتحليل الكافي كما ذكر. وأيد اقتراح الهند الرامي إلى دراسة تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٨- وساند ممثل اللجنة الأوروبية توصيات اجتماع الخبراء. وأعرب عن ارتياحه بشكل خاص للصياغة التي تفيد أن سياسات تشجيع الاستثمار ينبغي أن تصمم في ضوء أهداف التنمية كما ينبغي لها أن تضمن بالكامل مشاركة القطاع الخاص في شراكة عامة - خاصة. وأضاف أن ثمة حاجة لمتابعة جدوى وضع أرضية مؤسسية مبسطة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر (في شكل مراكز متعددة الخدمات)، ودور الاستهداف، ودور الحكومة كوسيط لتسهيل الأمور في مجالات شتى كتبادل المعلومات والمزاوجة والتدريب. كما أيد الفكرة القائلة بالألا تقتصر توصيات السياسة العامة على البلدان المضيفة فحسب وأن تتناول بلدان الموطن والمنظمات الدولية أيضا.

٣٩- وأشار ممثل الجمهورية الدومينيكية باستغراب إلى أن معظم المتحدثين الذين سبقوه أيدوا كما يبدو فكرة الاستهداف. وقال إنه يشعر بأن المسألة معقدة جدا ومن ثم فإن الضرورة تدعو إلى مزيد من النقاش. وأحاط علما بالتناقض القائم بين التزامات منظمة التجارة العالمية لتخفيض متطلبات الأداء من جهة وضرورة بلوغ المستوى الأمثل في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية من جهة أخرى. واقترح في سبيل معالجة هذه المسائل أن يقوم الأونكتاد بعقد اجتماع للخبراء يتناول العلاقة بين التجارة والاستثمار.

٤٠- وأيد ممثل ماليزيا الموضوعات التي اختارتها الهند على الرغم من عدم توفر الوقت الكافي للحكم على جميع التفاصيل الضرورية فيما يتعلق بجوهر الموضوع.

٤١- وأكد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرا إلى البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية الدومينيكية، على أن نتائج اجتماع الخبراء كانت قد صيغت بقدر كاف من المرونة بما يسمح للبلدان أن تقرر ما إذا كانت تود أن تعتمد أو لا تعتمد أي تدبير من تدابير السياسة العامة. كما حذر من اتباع منهج توجيهي متشدد إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية. وفيما يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين أشار إلى تجربة في الولايات المتحدة أظهرت كيف يمكن لتحسين إمكانية الاقتراض لدى المرأة مثلا أن تسهم في حل مشكلة المساواة بين الجنسين المغمورة أحيانا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٢- وأكدت ممثلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة على أن تشجيع الاستثمار ينبغي ألا يؤدي إلى هضم الحقوق الأساسية للعمال أو حقوقهم في الانتماء النقابي، سواء في البلدان المضيفة أو في مناطق تجهيز الصادرات. وقالت إن هذه المسألة على قدر من الأهمية إذ إن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس هدفا في حد ذاته بل ينبغي له أن يستخدم كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا سيما في مجال الموارد البشرية. وحذرت من مغبة التخلي عن إيرادات الضرائب من أجل تشجيع الاستثمار. وأكدت أخيرا على أن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن تكون متسقة مع الأهداف الأخرى للتنمية، وأنه يتعين على الحكومات أن تعمل بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص ومع نقابات العمال بما يضمن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رعاية تنمية العمال وصون حقوقهم. والأونكتاد له دور رئيسي بوصفه مستشارا للحكومات بشأن كيفية رسم السياسات الملائمة.

٤٣- واتفق مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع مع ممثل الهند على أن الآثار الإيجابية لا تقتصر بجميع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الحقيقة فإن تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٩ تناول بالتحليل المفصل كل مجال رئيسي مما قد يكون له تأثير سلبي. ولكن التقرير خلص إلى القول إن التأثير كان إيجابيا إجمالا، وهذا ما يفسر أن معظم البلدان تشجع بحماس الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استنتج التقرير أن السياسات على قدر من الأهمية في التصدي للآثار السلبية المحتملة. وأقر بأن الحفاظ على مجال وطني من أجل السياسة الانمائية هو من الأولويات الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية. وقال في هذا الصدد، لئن كان "اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة" يحظر بعض التدابير التشغيلية في البلدان المضيفة فإن غالبية التدابير المحتملة ليست محظورة. وأشار في هذا السياق إلى تقرير صادر عن أمانة الأونكتاد يتناول التدابير التشغيلية في البلدان المضيفة.

الفصل الرابع

قضايا السياسة العامة الدولية: الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا:
أفضل الممارسات للحصول على التكنولوجيا والتدابير المتخذة لتشجيع
نقلها في سبيل بناء قدرات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٤ - كانت أمام اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

"الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.2/37)؛

"الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: مذكرة قضايا أعدها الأونكتاد" (TD/B/COM.2/EM.9/2)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: أفضل الممارسات فيما يتعلق بإمكانية
الحصول على التكنولوجيا والتدابير الرامية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا بقصد بناء القدرات في البلدان
النامية؛ ولا سيما في أقل البلدان نموا" (TD/B/COM.2/33-TD/B/COM.2/EM.9/3).

٤٥ - قال ممثل أمانة الأونكتاد، في معرض تقديمه للبند ٤ من جدول الأعمال، إن اجتماع الخبراء المعني
بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا المعقود في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، استجابة لخطة عمل
بانكوك، لم يكن مكرسا لنقل التكنولوجيا بالذات حيث إن هذا النقل، وخاصة إلى البلدان النامية، قد جرى
التسليم به في منتديات دولية شتى. بل تمثلت القضية الأساسية في كيفية تعزيز فعالية الترتيبات الدولية القائمة أو
بعبارة أخرى كيفية ترجمة النوايا الحسنة إلى ممارسات حسنة. وقد أعدت أمانة الأونكتاد، لغرض اجتماع الخبراء،
ملخصا للترتيبات الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتم نشره. وهذا التجميع لشتى الالتزامات يذكر بالمجال الفسيح
المتاح لاتخاذ تدابير إضافية على صعيد السياسات.

٤٦ - وأشار إلى أنه في الوقت الذي يشكل فيه نقل التكنولوجيا هدفا أساسيا للعديد من الصكوك الدولية، ولا
سيما الاتفاقات التي تشترك فيها البلدان النامية، فإن من التحديات الرئيسية ما يتمثل في تأمين ترجمة الأحكام
المتعلقة بالنقل والنشر إلى ممارسة عملية. وسياسات البلد المضيف الوطنية تلعب دورا أساسيا في هذا الصدد بطرق
تشمل تعزيز تنمية المشاريع واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تبسيط إجراءات الموافقة ووضع
الأحكام الملائمة المتعلقة بنقل التكنولوجيا وغير ذلك من اشتراطات التنفيذ. فهناك ممارسات فضلى يمكن أن
تستقى من التجارب الناجحة للبلدان في كافة المناطق. والأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات تدعمها
جملة متنوعة من الاهتمامات المشتركة وهي: الإدماج الفعال للبلدان النامية في التجارة والاستثمار العالميين وحماية

حقوق الملكية الفكرية والتنمية المستدامة. وتختلف هذه الأحكام في الأهداف وفي النطاق وطرائق التنفيذ، بما في ذلك توفير التمويل، وتخضع لقواعد وشروط مختلفة. بيد أنها تتخذ في معظم الحالات شكل التزامات ببذل "قصارى الجهد" وليست أحكاما إلزامية.

٤٧- وأضاف يقول إن هناك تعميمات أربعة ممكنة: أولها أن هذه الأحكام تميز عموما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتسند التزامات مختلفة إلى فئات مختلفة من الجهات المعنية ليتسنى نقل التكنولوجيا من البلدان ذات القدرات القوية إلى البلدان ذات القدرات الأدنى. وهذا التمييز سمة تشترك فيها الاتفاقات المتعددة الأطراف مثل "اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق ترييس). وفي بعض الصكوك مثل جدول أعمال القرن الـ ٢١ تكون المشاريع ضمن الجهات المعنية. وفي صكوك أخرى مثل الاتفاقات الإقليمية فيما بين البلدان النامية ليس هناك تمييز صريح. ثانيا، يمكن تمييز الأحكام ذات الصلة بالتكنولوجيا فيما يخص نوع التكنولوجيا التي تغطيها هذه الأحكام. وعلى هذا النحو، تتصل أحكام اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون بالدرجة الأولى بتكنولوجيات حماية البيئة. وعلى النقيض من ذلك، يشير "اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق ترييس) إلى التكنولوجيا بمعنى أوسع. ثالثا، يمكن التمييز بين الأحكام المتصلة بالتكنولوجيا فيما يخص طرائق التنفيذ. وهناك في هذا المقام توجهات جليا وهو أن الصكوك ذات الهدف المحدد (كالحماية البيئية) تنطوي عموما على آلية داخلية للتنفيذ تشمل أحكاما مالية (مثل بروتوكول مونتريال) على حين أن الصكوك التي تعنى بنقل التكنولوجيا لها هدف عام يعتمد في غالب الأحيان على التدابير الوطنية في البلدان المتقدمة المعنية لأجل تنفيذها الناجح (مثل المادة ٦٦-٢ من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة). وأخيرا تختلف الصكوك فيما يتصل بالأحكام والشروط التي يتوقع أن يحدث بموجبها نقل التكنولوجيا. فبعض أحكام الاتفاقات يدعو إلى "شروط منصفة ومعقولة" على حين تشدد اتفاقات أخرى على الطابع التجاري لنقل التكنولوجيا. ومن المهم ملاحظة أن ليس هناك أي ارتباط واضح بين تنفيذ أحكام بعينها وبين القواعد والشروط المتعلقة بها. فبروتوكول مونتريال يبرز إلى حد كبير جانب التنفيذ. وتحليل مختلف جوانب الاتفاقات الدولية القائمة يثير السؤال التالي: هل يمكن للآليات في الصكوك ذات السجل الواعد على صعيد التنفيذ، مثل الأحكام المالية وترتيبات الرصد الداخلية، أن تصلح كنموذج في مجالات أخرى؟ وقد تناول اجتماع الخبراء هذه المسألة وغيرها. واستعرض أفضل الممارسات وتقدم باقتراحات متنوعة تتعلق بمجالات عمل مستقبلي ممكنة بالنسبة للأونكتاد. ورأى عدد من البلدان التي تقدمت بتعليقات (واردة في الوثيقة TD/B/COM.2/37) أن حصيلة وملخص اجتماع الخبراء يغطيان كافة النقاط المهمة ذات الصلة بالموضوع الذي نوقش.

٤٨- وقام نائب رئيس ومقرر اجتماع الخبراء المعني بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا بعرض تقرير اجتماع الخبراء المعني بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: أفضل الممارسات للحصول على التكنولوجيا والتدابير المتخذة لتشجيع نقلها في سبيل بناء قدرات في البلدان النامية، وبالخصوص في أقل البلدان نموا، المعقود في جنيف

في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأشار إلى جزئي التقرير: حصيلة اجتماع الخبراء وملخص الرئيس للمناقشات الجارية. وقال، في معرض تقديمه لخصيلة اجتماع الخبراء، إن اتفاقات الاستثمار تنطوي على أحكام نظرية خلافا لبروتوكول مونتريال الذي ينطوي على أحكام محددة لتنفيذه. ويتعين على الأونكتاد أن يوفر المساعدة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، لتعزيز قدرتها التفاوضية في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية وأن يعمل على تجميع التدابير المتخذة في البلد الموطن بشأن نقل التكنولوجيا فيما يتصل بالمادة ٦٦-٢ من "اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق تريبيس).

٤٩ - وشددت ممثلة سري لانكا، محدثة باسم المجموعة الآسيوية والصين، على أن الأصول التكنولوجية المستحدثة هي التي تحدد، بشكل أفضل من توافر عوامل الإنتاج التقليدية، الميزة النسبية في الاقتصاد العالمي الحالي القائم على المعارف. والتطور التكنولوجي أساسي بالنسبة لإدماج ومشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وقالت إن الفجوة التكنولوجية القائمة يمكن سدها عن طريق نقل التكنولوجيا من المنتجين إلى المستخدمين بواسطة الأسواق وغيرها من الآليات. وبناء قدرات التوريد في البلدان النامية بحاجة إلى كافة أنواع التكنولوجيا. وهناك خطر أن يكون الحصول على التكنولوجيات الأساسية محدوداً في سياق بيئة للملكية الفكرية تتسم بحمايتها المفرطة ولا توازن على النحو السليم بين الحافز على التجديد والحاجة إلى نشر المعارف.

٥٠ - وترد اهتمامات المجتمع الدولي بتعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، فضلاً عن تعزيز قدراتها التكنولوجية، ضمن عشرات الصكوك الدولية، بما فيها اتفاقات منظمة التجارة العالمية. والسؤال الرئيسي المطروح يتمثل في معرفة كيفية تأمين فعالية الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات وطبيعة أفضل الآليات لتنفيذها تنفيذاً ناجحاً. وفي هذا الصدد، تبين لاجتماع الخبراء المعني بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا أن عشرات الصكوك الدولية تنطوي على أحكام بشأن تعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وخاصة إلى أقل البلدان نمواً، فضلاً عن تعزيز قدراتها التكنولوجية، إلا أن هناك مزيداً من العمل ينبغي القيام به في سبيل التنفيذ الفعال لهذه الأحكام. وقالت إن هذه هي أول مرة يقوم فيها اجتماع للخبراء يبحث عدد من أفضل الممارسات التي يمكن أن تسهم في خلق الشروط والفرص المواتية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٥١ - ومضت تقول إن الحاجة تدعو بإلحاح متزايد إلى تعزيز الفهم لقضايا ناشئة، بما فيها دور الترتيبات الدولية لدعم قدرة البلدان النامية على المشاركة في المناقشات والمفاوضات المتعلقة بالاتفاقات الدولية. ويجب على الأونكتاد، في دعمه لخصيلة اجتماع الخبراء، أن يوفر المساعدة للبلدان النامية، وخاصة لأقل البلدان نمواً، من أجل تقوية قدراتها على المناقشة والمفاوضة بشأن أحكام نقل التكنولوجيا في الصكوك الدولية. وبالنظر إلى أهمية المسائل المثارة، ينبغي للأونكتاد أن يستكشف سبلاً ووسائل إضافية للتنفيذ الفعال للالتزامات الدولية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وفيما يتعلق بالإعلام المتصل بالصكوك القائمة فإن نشر ملخص للاتفاقات الدولية

بشأن نقل التكنولوجيا مؤخرا يمثل مساهمة تحظى بالترحيب وينبغي استيفاء الملخص باستمرار كلما دعت الضرورة.

٥٢ - وقال ممثل مصر، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إنه يجب إيلاء اهتمام أكبر للصكوك الدولية التي تتوفر بها آليات تنفيذ داخلية، بما في ذلك الأحكام المالية وترتيبات الرصد، ولسجل التنفيذ الواعد في مجال الحماية البيئية. إذ يمكن أن تستخدم هذه المقومات كنموذج في مجالات أخرى مثل البنية التحتية والصحة والتغذية والاتصالات السلكية واللاسلكية. وشدد على أن تصميم تدابير وحوافز محددة للمشاريع في البلد المواطن، بما في ذلك الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز، لتشجيع نقل التكنولوجيا، وخاصة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، أمر مطلوب، خاصة بالنسبة لعمليات نقل التكنولوجيا التي تعتمد على اتخاذ تدابير معينة على المستوى القطري. وفي هذا الصدد، يمكن لرصد تنفيذ المادة ٦٦-٢ من "اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق تريبس) أن يسهم في بناء قاعدة تكنولوجية سليمة قابلة للبقاء في أقل البلدان نموا.

٥٣ - وأردف قوله إن مجموعته تؤيد تأييدا تاما إنشاء هيئة خاصة لتعزيز البحث والتطوير وغيرها من الأنشطة في مجال التكنولوجيا في البلدان النامية. وحث على التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا، وبخاصة الالتزام المتعلق ببناء القدرات والمؤسسات والالتزام المتصل بالتمويل. وشدد على أنه ينبغي للأونكتاد مساعدة أقل البلدان نموا في المجالات التي حددها اجتماع الخبراء.

٥٤ - وشدد ممثل إسبانيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون سبيلا فعالا لمساعدة أقل البلدان نموا على تلقي التكنولوجيا. وأبرز في هذا الصدد أهمية وجود نظام قانوني لدعم حقوق الملكية الفكرية. وشدد أيضا على أن أية حوافز يوفرها بلد ما يجب أن تكون متمشية مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وينبغي للأونكتاد أن يضع قائمة بالتدابير الوطنية المتخذة وفقا للمادة ٦٦-٢ من "اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق تريبس)؛ وينبغي أن يوفر المساعدة التقنية للبلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا، بالتعاون مع سائر الهيئات الدولية، في المجالات التي حددها اجتماع الخبراء. وأشار في الختام إلى ملخص الترتيبات الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا الذي يمكن اعتباره مدخلا مفيدا من مدخلات الاجتماع القادم للفريق العامل المعني بالتجارة والتكنولوجيا التابع لمنظمة التجارة العالمية.

٥٥ - وأكد مجددا ممثل بنغلاديش، متحدثا باسم أقل البلدان نموا على أهمية التكنولوجيا بالنسبة لأقل البلدان نموا. وقال إن من الضرورة بمكان العثور على سبل جديدة لنقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا لأن السوق وحدها ليست كافية. وهناك أيضا حاجة لتوفير حوافز للجهات الحائزة على التكنولوجيا التي تنتمي إلى القطاع الخاص. ولذلك يجب أن توفر البلدان المتقدمة حوافز لتشجيع خلق قاعدة تكنولوجية قابلة للبقاء في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، فمن شأن تجميع قائمة بالحوافز أن يشكل خطوة مهمة في هذا المسار.

٥٦ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن الحماية الكاملة لحقوق الملكية الفكرية ضرورية لنقل التكنولوجيا. وأيد الجهود الرامية إلى الاضطلاع بالبحث والتطوير على صعيد القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، وافق على أن رصد وتنفيذ المادة ٦٦-٢ من "اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق تريبس) يشكل مسألة مهمة تجدر متابعتها في إطار منظمة التجارة العالمية. كما أن تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن القضايا القانونية يمكن أن يعود بفائدة حمة على البلدان المشاركة فيما يتصل بالمسائل التي نوقشت في اجتماع الخبراء.

٥٧ - وأيد ممثل الهند توصيات اجتماع الخبراء وأبرز بعض أفضل الممارسات لنقل التكنولوجيا التي تضمنتها النتائج. وأشار بوجه خاص إلى الفقرة ٤(د) التي تعنى باشتراطات العمل المحلي، والفقرة ٤(هـ) التي تعنى بجعل "اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق تريبس) مفضيا بشكل أيسر إلى نقل التكنولوجيا، والفقرة ٤(ح) التي تعنى بتصميم التدابير. وقال إن العديد من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا بحاجة إلى دراسات إضافية. وأضاف أن هناك تمييزا توردته الكتابات بين الدراية الفنية والدراية بالأسباب ويبدو أن هناك تركيزا أقل على هذا النوع الأخير من الدراية.

٥٨ - واسترعى ممثل زامبيا الانتباه إلى المادة ٦٦-٢ من "اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" (اتفاق تريبس) وركز على التدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ تلك المادة. وفي هذا السياق أشار إلى مخططات بجوافز متنوعة تستخدمها البلدان المتقدمة.

الفصل الخامس

عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٩ - كان معروضا على اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثيقة التالية:

"استعراض السياسة الاستثمارية لجمهورية ترازيا المتحدة" (UNCTAD/ITE/IPC/MISC.9).

استعراض السياسة الاستثمارية لجمهورية ترازيا المتحدة

٦٠ - عرض ممثل أمانة الأونكتاد "استعراض السياسة الاستثمارية لجمهورية ترازيا المتحدة" قائلا إن جمهورية ترازيا المتحدة حققت تقدما في الآونة الأخيرة في مجال تحرير الاستثمار وأثبتت التزامها بموضوع الإصلاح الاقتصادي، وهي جهود تستحق التنويه وأدت إلى التعجيل بالانتقال من نظام التخطيط المركزي إلى الاقتصاد القائم على السوق. وقال إن البلد في وضع جيد يمكنه من أن يصبح موقعا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ولا سيما إذا أمكن التغلب على التحديات الرئيسية. فقانون الاستثمار الذي صدر عام ١٩٩٠ وطور في عام ١٩٩٧ لم يستطع مساندة التغييرات السريعة في ترازيا ويحتاج بالتالي إلى تحديث ومواءمة. ومن المجالات التنظيمية الأخرى التي يلزم الاهتمام بها: المنافسة، وقوانين الاستخدام والعمل، والقوانين التجارية والتعاقدية. وينبغي في السياسة العامة مواصلة الاهتمام بالحد من التكاليف العالية لتصريف الأمور، وإتمام برنامج الخصخصة، وبناء الهياكل الأساسية وتطوير الموارد البشرية. ولكي تتحقق الفائدة القصوى لترازيا من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة في مجال التنمية التكنولوجية، ينبغي لجمهورية ترازيا المتحدة تطوير قدرة مؤسساتها المحلية على تعلم أصول التكنولوجيا وتطويرها واستيعابها. وينبغي، إلى جانب ذلك، مواصلة تعزيز الاندماج الإقليمي. وقد أوردت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تقاريرها نتائج دراسة استقصائية للمستثمرين في ترازيا ظهر منها أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا البلد يسعى وراء السوق أو يتحرك بتأثير فرص السوق الإقليمية. وتبدو الحوافز في جمهورية ترازيا المتحدة أشد جاذبية نوعا ما بالمقارنة مع مثيلاتها في البلدان الأخرى التي شملتها الدراسة الاستقصائية، باستثناء ما يتعلق بتوافر اليد العاملة. ومع ذلك، فقد جاء ترتيب جمهورية ترازيا المتحدة الثالثة على قائمة البلدان الواقعة جنوب الصحراء من حيث أفضليتها كمواقع لاجتذاب المستثمرين في المستقبل.

٦١ - وقال ممثل جمهورية ترازيا المتحدة إنه يؤيد توصيات "استعراض السياسة الاستثمارية" ويعد بأنها ستنفذ. وأبرز التقدم الذي حققه بلده على الصعيد الاقتصادي الكلي منذ أن أخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادية في عام

١٩٨٥، مثال ذلك انخفاض التضخم، ورفع القيود عن الخدمات المالية، وتبسيط إجراءات تسجيل الأعمال التجارية والترخيص بها. ومن الإنجازات الأخرى خصخصة أكثر من ٤٠٠ مؤسسة شبه حكومية. وقال إن الحكومة قد التزمت بزيادة تحسين الإطار الاستثماري وتعتزم مراجعة كافة القوانين المتصلة بالاستثمار، بدءاً بقانون الاستثمار الترتابي لعام ١٩٩٧. وتعكف الحكومة بالفعل على معالجة عيوب البنية التحتية والمرافق. وسيتحرك البلد قدماً تصميمياً منه على استغلال الفرص التي يتيحها "قانون الولايات المتحدة لتحقيق النمو وإتاحة الفرص في أفريقيا" ومبادرة "كل شيء عدا السلاح"، وتوسيع وتعزيز روابطه مع جيرانه في منطقتهم الفرعية من أفريقيا لتقوية "الجماعة الانمائية لشرق أفريقيا" و"الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي".

٦٢- ولاحظ المناقشون أن بإمكان جمهورية تترانيا المتحدة أن تستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكبرى في مجال التعدين وذلك على الصعيد الاقتصادي الكلي وأيضاً في مجالات العمالة المحلية ونقل المهارات وتحسين البنية التحتية بل والحماية البيئية. وبإمكان قطاع التعدين أن يصبح محرك النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى ومن بين التحديات التي تواجه البلد جرى التركيز بالذات على أحكام قوانين العمل الحالية، التي تحد كثيراً من قدرة الشركات على التصرف المرن لتحديد احتياجاتها من الموظفين، هذا فضلاً عن الحاجة لمتابعة تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد". وقيل إن نجاح الأعمال التجارية يتوقف على توفر مرافق موثوقة تكون تكلفتها في حدود المستطاع، وبنية تحتية جيدة، وموارد بشرية حسنة التدريب. وجرى التأكيد أيضاً على الحاجة إلى توجيه سياسات التكنولوجيا نحو تلبية احتياجات قطاع الأعمال.

٦٣- وبوجه عام، فقد اهتم المناقشون في موضوع القطاع الخاص بتشجيع حكومة جمهورية تترانيا المتحدة على الاستفادة من التقدم الممتاز الذي تحقق في السنوات الأخيرة، وخاصة فيما يتعلق بخفض الحواجز التعريفية وزيادة تحرير السوق. وأشير، بوجه خاص، إلى مجال التعدين فاعتبر مشجعاً على الاستثمار. وتطرق ممثلو الأعمال التجارية إلى عدد من المشاكل المستمرة التي يلزم معالجتها. فهناك، أولاً، الضرائب والسياسات المالية، بوجه عام، وكلها مجالات غير مستقرة لا يمكن التنبؤ بما يطرأ عليها، مما يرفع من التكلفة الكلية للأعمال. وهناك، ثانياً، سياسة منح تراخيص العمل للأجانب لمدة ٥ سنوات عند الموافقة على المشروع، فهذه السياسة ينبغي أن تصبح أكثر مرونة. ويمكن الاستعاضة عنها باتفاق تستطيع به الشركات الأجنبية والمحلية الآخذة في التقدم، إذا تحسن أداؤها، أن تحصل على ميزة التصرف بحرية أكبر لدى اختيار موظفيها، ولا سيما المهنيين المهرة. وهناك، ثالثاً، وكالات ترويج الاستثمار التي ينبغي أن تمكنها الحكومة لكي تستطيع التعجيل باستصدار القرارات من سائر الهيئات الحكومية. وهناك، رابعاً، السياسات والإجراءات الاستثمارية التي لا تستجيب لاحتياجات المستثمرين الصغار والمتوسطين. وينبغي، في النهاية، زيادة الاستثمار في مجال التعليم الأساسي والتدريب المهني اللذين يعدان بالفائدة على موارد البلد البشرية.

٦٤- وأشاد الممثلون بتقديم جمهورية ترازيا المتحدة على طريق التحرر التجاري. وقيل إن الاستثمارات المتحركة، في بيئة يشهد فيها التنافس ويكون الابتكار والبحث مفتاح النجاح التجاري، لا تجتذبا الحوافز المالية بقدر ما تجتذبا بيئة العمل الصديقة الكفؤة، وكذلك الاستقرار السياسي، ومهارة اليد العاملة، والإنتاجية، وتوافر بنية أساسية كفؤة. ويمكن بمواصلة تطوير المرافق المرفئية ومرافق النقل تمكين البلد من تعزيز قدرتها على أن تصبح "بوابة" للبلدان غير الساحلية الأخرى المجاورة لها. وتكلم ممثل قدمت حكومته مساعدة كبيرة لجمهورية ترازيا المتحدة فنوه بنجاح البلد في تنفيذ الإصلاحات وشجع حكومة ترازيا على مواصلة تعزيز أصول الحكم الرشيد والنظام القضائي. وقال إن إنشاء "مجلس ترازيا الوطني للأعمال التجارية" و"اللجنة الوطنية لتوجيه الاستثمار" علامتان على الالتزام الوطني بتشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص. وتكلم ممثل آخر فرحب باستعراض السياسة العامة والتوصيات التي وردت به ولكنه حذر من احتمالات "السباق نحو الأسفل" بين البلدان التي تتنافس للحصول على استثمارات أجنبية مباشرة وحث على التحلي بالحكمة لدى النظر في منطقة التجهيز المتعددة المرافق المقترحة. وتكلم ممثل عن دولة مجاورة فقال إن من المهم للدول الأعضاء، في إطار الجماعة الإنمائية لشرق أفريقيا، تحديد الأهداف الإنمائية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، ومن ثم تحقيق الإمكانيات الإنمائية لهذه البلدان. وشدد المتحدثون باسم المجموعات الإقليمية المختلفة جميعهم على أهمية "استعراض السياسة الاستثمارية" باعتباره نقطة انطلاق لأنشطة متابعة ترمي تحديدا إلى تلبية الاحتياجات والمتطلبات الخاصة لترازيا. ويتمثل المقياس النهائي لنجاح الاستعراض في مستوى أنشطة المتابعة وجودتها.

٦٥- وقدم ممثل الدائرة الاستشارية للاستثمارات الأجنبية في البنك الدولي نتائج دراسة أجريت بشأن الحواجز الإدارية التي يواجهها المستثمرون المحليون والأجانب في جمهورية ترازيا المتحدة. ولئن كانت الإجراءات قد بسطت، فلا يزال المرء بحاجة إلى وقت قد يصل إلى ثلاث سنوات لإقامة عمل تجاري. وقال إن جمهورية ترازيا المتحدة تقل في مرتبتها من هذه الناحية عن بلدان أفريقية أخرى. ومن بين الإشكاليات الوصول إلى الأراضي وتوصيل الكهرباء والمرافق الأخرى. وينبغي للحكومة، وفق أسس التوصيات الواردة في "استعراض السياسة الاستثمارية"، تنفيذ "برنامج تعزيز البيئة التجارية لترازيا" وتبسيط نظام إصدار التراخيص للأعمال، وإلغاء شهادة الاستحقاقات، وتوحيد النماذج المطلوبة للإجراءات وإقرار رقم هوية وحيد للشركات. وهناك على الصعيد الإداري عوائق مقيدة للدخول إلى العمل، فضلا عن العوائق الموجودة في الأنظمة المالية والتجارية. وينبغي، أخيرا، تحسين إطار المنافسة القانوني القائم حاليا.

٦٦- وذكر ممثل وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف أن جمهورية ترازيا المتحدة واحدة من عشرة بلدان تأتي على قمة حافظة ضمانات القروض التي تقدمها وكالة ضمان الاستثمار، وتلك علامة على ثقة المستثمرين. وقال إن على الحكومة وشركائها الإنمائيين مواصلة العملية الإصلاحية لتعزيز النمو والاندماج في السوق الإقليمية.

٦٧- وقال ممثل جمهورية تزانيا المتحدة إن حكومته أحاطت علما بأوجه النقد البناء المطروحة وستهتم بها. وقال إن من دواعي سروره ذلك التشجيع الذي يقدمه شركاء التنمية. وطلب الحصول على مساعدات الأونكتاد والمؤسسات الدولية الأخرى، فضلا عن الوكالات المانحة الثنائية، دعما لإجراءات المتابعة اللازمة لتنفيذ التوصيات. وأعرب عن غبطته أن يرى الممثلين القياديين لكبار المستثمرين في بلده وهم يشاركون في هذه العملية الاستعراضية. وقال إن المناقشات التي تلت ذلك تشكل عنصرا أساسيا لتحقيق النجاح لدى تنفيذ توصيات "استعراض السياسة الاستثمارية".

متابعة ما سبق من "استعراضات السياسة الاستثمارية"

٦٨- قال ممثل أمانة الأونكتاد إن العام الماضي شهد طبع "استعراض السياسة الاستثمارية لبيرو" (باللغة الإسبانية)، و"استعراض السياسة الاستثمارية" لكل من موريشيوس وإكوادور، و"استعراض السياسة الاستثمارية والابتكارية لإثيوبيا". وقال إن أنشطة وطنية لإعداد "استعراض السياسة الاستثمارية لمبابوي" قد أخذت مجراها أيضا. ومن بين البلدان التي انتهت بشأنها كامل الدورة الاستعراضية للأنشطة، استهلكت أوغندا وموريشيوس وإكوادور بعض إجراءات ملموسة لمتابعة توصيات الاستعراض. ووجهت من هذه البلدان طلبات للحصول على مساعدات تقنية من الأونكتاد لأغراض المتابعة. ومن المتوقع أن تساعد خدمات المشورة والتدريب المنتظر تقديمها على تعزيز إجراءات السياسة العامة الجاري اتخاذها، الأمر الذي يؤكد احتمالات زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد وردت طلبات رسمية مكتوبة لإجراء "استعراضات السياسات الاستثمارية" من عدد من البلدان، ومن بينها باكستان، وبنن، وبيلاروس، والسنغال، وكمبوديا، وكينيا، وموريتانيا، ونيبال.

٦٩- وقال ممثل موريشيوس إن "استعراض السياسة الاستثمارية" كان أداة مفيدة لتوجيه سياسات بلده على طريق تحسين بيئة الاستثمار ورفع كفاءة بيئة التشغيل. وقال إن حكومة موريشيوس استطاعت خلال عام ٢٠٠١ تنفيذ توصيات "الاستعراض" المتعلقة بتشجيع الاستثمار في قطاعات الخدمات العالية القيمة وفي مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الأعمال التجارية والمالية الإقليمية. وأشار إلى بعض التدابير التي اتخذت فعلا. فقد شرعت الحكومة، أولا، في ترشيد نظام الحوافز المالية بوجه عام بما يتمشى والأهداف الإنمائية الراهنة. ويشمل ذلك وضع استراتيجية استثمارية تنحو إلى تشجيع صنع منتجات وتقديم خدمات كثيفة المهارة قائمة على التكنولوجيا لا تتحمل فيها إيرادات الميزانية إلا أقل القليل من التكلفة. وقال إن الحكومة ملتزمة التزاما قويا بهذا المشروع: فتتحمل تكلفته بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما أنها أنشأت ثلاث لجان فرعية للعمل جنباً إلى جنب مع المستشارين الدوليين. وعمدت الحكومة، ثانيا، إلى إنشاء "لجنة الخدمات المالية" و"وكالة تشجيع الخدمات المالية" من أجل تبسيط العمليات في قطاع الخدمات المالية. وهناك، ثالثا، التدابير التي اتخذت لجعل موريشيوس "جزيرة حاسوبية". وقد حولت "حديقة الأعمال التجارية" إلى شركة لإنشاء مشروع "المدينة

الحاسوبية" و"حديقة تكنولوجيا المعلومات". وأعدت مقررات دراسية في مجال تكنولوجيا المعلومات وجر تدريسها بالجامعات والمعاهد التقنية. وأنشئت مدارس خاصة جديدة تتولى تدريس مقررات حاسوبية. فضلا عن ذلك، فقد وضعت وزارة التعليم خطة عمل مدتها أربع سنوات لتحقيق الإلمام بتكنولوجيا المعلومات في المدارس الابتدائية. وهناك، رابعا، إجراءات سريعة المسار لمنح التأشيرات وتصاريح العمل للموظفين الأجانب، بالإضافة إلى أزواجهم. والإجراء الخامس هو أن المصرف الإنمائي لموريشيوس أنشأ "صندوق رؤوس أموال مشروعات" للمشاركة بحصة تصل إلى مليون روبية في رؤوس الأموال الابتدائية بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي المشاريع المشتركة مع أجنب. وأخيرا، فقد أنشئ "مجلس استثمار" لدعم عمليات تشجيع وتيسير الاستثمارات.

٧٠- وقالت ممثلة أوغندا إن بلدها حقق تقدما كبيرا على مدى العقد الماضي لمدادومة النمو والحد من الفقر. وقد تحقق ذلك بإدخال تعديلات متواصلة في مجال الإصلاح الاقتصادي وزيادة الجهود لتحسين بيئة الاستثمار بمساعدة من المجتمع الدولي. وعلى مدى السنتين الماضيتين، نفذت الحكومة استراتيجية "الدفع الكبرى"، الموصى بها في "استعراضات السياسة الاستثمارية"، لتطبيق أساليب مبتكرة من أجل التغلب على المعوقات الهيكلية الأساسية وأيضا لتعجيل بإجراءات التجهيز. واتخذت الإجراءات لإيجاد بنية تحتية داعمة وذلك بتطوير عمليات تناول البضائع في المطارات وإقامة ميناء داخلي، وإنشاء منطقة اقتصادية ذات مرافق متعددة. ويجري أيضا تبسيط الأداة الحكومية. وتشجع الوكالات الحكومية الرئيسية التي تتعامل مع المستثمرين على وضع موثيق للتعامل مع الزبائن، وذلك من أجل تحسين عنصري المحاسبة والشفافية وللتقليل من الفساد. وسيجري أيضا تحديث بعض القوانين التجارية. وتأمل أوغندا أن تحصل على تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر أو تتلقى المزيد منها بحكم الفرص التي ستيحها أحد مشروعات القوة الكهربائية المائية وكذلك الخدمات والمشاريع المالية في المنطقة الاقتصادية المتعددة المرافق. ومع ذلك، أكدت ممثلة أوغندا أن من الهام جدا في هذا الصدد توافر الدعم المتواصل من وكالات متعددة.

٧١- وقال ممثل إكوادور إن بلده يسعى للحصول على منافع أعظم من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر وإن "استعراض السياسة الاستثمارية" الذي اضطلع به الأونكتاد في عام ٢٠٠١ أداة مفيدة تمكن الحكومة من التركيز على مجالات ذات أولوية لتحسين الإطار الاستثماري والسياسات ذات الصلة. وقال إن وكالة "كوربيل"، وهي الوكالة المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر، طبقت التوصية المتعلقة بإنشاء وحدة لتشجيع الاستثمار وأنشأت برنامجا لتشجيع الاستثمار كجزء من الخطة الوطنية لتشجيع المنافسة في عام ٢٠٠١. وقال إن خطة قد وضعت لتشجيع الاستثمار استنادا إلى مشاورات أجريت مع مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك الوكالات الحكومية والقطاع الخاص. وقال إن رئيس إكوادور راجع هذه الخطة واعتمد الخطة نهائيا مجلس "كوميكسي"، وهو مجلس التصدير والاستثمار المعني بالسياسات التجارية والاستثمارية. وقال إن من المتوخى أن يسهم كثير من المانحين في تمويل برنامج تشجيع الاستثمار. ومن البرامج الرئيسية التي يمكن أن يتولاها هؤلاء المانحون، بمساعدة من الوكالات

الوطنية والدولية، بـرامـج تحسـين الإطـار القـانوني لـلاستـثمار، وـتـنـفـيـذ بـرنامـج قـوي لـللـخـصـصـة، وـوـضـع سـياسـات لـزـيـادـة المـنـافـع المـحـقـقـة فـي الأـجـل الطـويل مـن ورائـة الـاسـتـثـمـار الأـجـنـي المـبـاشـر. وـمـن بـين الإـجـراءـات الـتي تـتـوخـاها الخـطـة تـعـزـيـز النـظـام الوـطـني لـتـشـجـيـع الـاسـتـثـمـار الأـجـنـي المـبـاشـر، وـالتـخـفـيـف مـن تـصـورـات خـطـر الـاسـتـثـمـار فـي البـلد، وـبـنـاء صـورـة عـامـة لـلبـلد، وـإنـشـاء نـظـام لـلمـعـلـومـات خـاص بـالـاسـتـثـمـار الأـجـنـي المـبـاشـر، وـتـحـسـيـن التـنـافـس القـطـاعـي، وـتـطـوـير المـشـارـيـع فـي القـطـاعـات الـاسـتـرـاتـيـجـيـة، وـتـقـدـيـم الدـعـم لـعـمـلـيـات الخـصـصـة وـتـيسـير الشـرـوط، وـالـقـيـام بـأنـشـطـة تـروـيـجـيـة تـشـمـل خـدـمـات مـا قـبـل الـاسـتـثـمـار وـما بـعـده.

٧٢- و أكد ممثل بيرو من جديد امتنان وفده لعمل الأونكتاد بشأن "استعراض السياسة الاستثمارية لبيرو" وطلب مواصلة دعم الأونكتاد لمتابعة الاستعراض، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء وكالة موحدة لتشجيع الاستثمار في بيرو.

٧٣- وقال ممثل المغرب إن المغرب يسلم بأهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية وإن جهودا تبذل حاليا لتحسين البيئة الاستثمارية للبلد. وقال إن المغرب أجرى في عام ١٩٩٥ إصلاحات شملت الإطار القانوني والتنظيمي ومجموعة الحوافز. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تولى المغرب تبسيط الإجراءات الإدارية فأقام آلية للمساعدة في إنشاء المؤسسات وإنشاء مجمع لخدمات المستثمرين. وقال إن قرارات التعامل مع طلبات الاستثمار وإصدار الموافقات ستوكل إلى السلطات المحلية (على الصعيد الوزاري والإقليمية).

الفصل السادس

تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٤- كان معروضا على اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثامنة عشرة" (TD/B/COM.2/34-TD/B/COM.2/ISAR/13)؛

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دورته الثالثة" (TD/B/COM.2/32-TD/B/COM.2/CLP/24).

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٧٥- عرض رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ تقرير الفريق عن دورته الثامنة عشرة. وقال إن أكثر من ١٦٠ مشاركا من ٤٧ دولة عضوا حضروا الدورة، وهي أعلى نسبة حضور إلى الآن. وكان من بين المشاركين خبراء في مجالي المحاسبة وإعداد التقارير المالية، وممثلون عن هيئات محاسبية دولية، وشركات محاسبية وآخرون من الوسط الأكاديمي. ومرة أخرى كان البند الرئيسي على جدول أعمال هذه الدورة خاصا بمحاسبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ودرست الدورة تقريرا أعده فريق استشاري غير رسمي. ووافقت الدورة على الأخذ بنهج محاسبي من ثلاثة مستويات تطبقه المؤسسات في مراحل تطورها المختلفة، على النحو الذي اقترحه الفريق الاستشاري المخصص. ووافقت الدورة أيضا على أن التقرير بحاجة إلى مزيد من التطوير وطلبت إلى الفريق الاستشاري المخصص مواصلة أعماله وإعداد إرشادات أكثر تفصيلا لكي تستعين بها المؤسسات عند المستوى الثالث.

٧٦- وقال أيضا إن المشاركين بدأوا النظر بشكل أولي في موضوع إدارة الشركات بما يتفق وخطة عمل بانكوك وما طلبه الفريق في دورته السابعة عشرة. وعقب مشاورات غير رسمية أجريت مع المشاركين في الأشهر التالية لدورة الفريق الثامنة عشرة، أمكن التوصل إلى توافق عريض في الآراء بشأن تركيز جهود فريق الخبراء مستقبلا في مجال إدارة الشركات على متطلبات هذه الإدارة من الشفافية والإفصاح، بغية وضع مبادئ توجيهية.

٧٧- ثم عرض الرئيس تقارير متابعة عن أعمال دورتي الفريق الخامسة عشرة والسادسة عشرة، وهي أعمال الفريق بشأن المحاسبة البيئية، وتعزيز التعليم المحاسبي، والاهتمام بالمؤهلات المهنية في هذا المجال. وتكلم أيضا عن

أنشطة الفريق الأخرى، مثل المنشورات ونشر المعلومات، ومشاريع التعاون التقني، وحلقات العمل، والاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٧٨- وقال ممثل إسبانيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي يوافق على مقترحات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، وعلى النهج ذي المستويات الثلاثة، وعلى التطبيق التدريجي للمعايير المحاسبية التي أصدرها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إن الحكومات بحاجة إلى ضمان توافر المؤهلات الكافية لدى المحاسبين الذين يعملون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بغض النظر عن مدى بساطة المعاملات التي تقوم بها هذه المؤسسات. وقال في النهاية إنه يتعين على الفريق الاستشاري المخصص مواصلة أعماله ويتعين على الأونكتاد أن يواصل تعاونه مع "المجلس الدولي للمعايير المحاسبية" ويسهر على مراعاة الظروف الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للبلدان النامية في المناطق ذات الحساسية الخاصة، فيما يتعلق بأشياء من قبيل المعايير المحاسبية ذات الصلة بأنواع المبادلات في فترات جموح التضخم.

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

٧٩- قدم ممثل أمانة الأونكتاد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة فقال إن أكثر من ٩٠ خبيراً قدموا من ٥٣ بلداً، فضلاً عن المنظمات الإقليمية والدولية، حضروا الدورة الثالثة للفريق. وكانت المواضيع الرئيسية كالتالي: (أ) توجيه ورصد البحث التحليلي بشأن قوانين المنافسة وسياساتها؛ و(ب) عقد مشاورات بشأن مسائل تتعلق بتطبيق "مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية"؛ و(ج) استعراض برامج التعاون التقني للأونكتاد في هذا الميدان. واعتمد الفريق، لدى اختتام أعماله، جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة و"الاستنتاجات المتفق عليها" التي أكدت من جديد الدور الرئيسي لقوانين وسياسات المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية السليمة؛ وأكد أهمية إرساء ثقافة التنافس؛ وأوصى بأن تعد أمانة الأونكتاد دراسة عن الصلة بين المنافسة، والقدرة التنافسية، والتنمية، التي ينبغي فيها مراعاة الاستنتاجات المتعلقة بـ "مصالح المستهلكين، والمنافسة، والقدرة التنافسية، والتنمية". وبالإضافة إلى ذلك، دعا الفريق الأمين العام للأونكتاد إلى مواصلة تعاونه مع منظمة التجارة العالمية وكذلك مع المنظمات الأخرى الناشطة في ميدان قوانين وسياسات المنافسة، ورحب بالمبادرات الإقليمية الخاصة بالتعاون الإقليمي والدولي.

٨٠- وقال ممثل إسبانيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي يقدم دعماً صريحاً للمبادرات المتعددة الأطراف المتعلقة بالمنافسة، ولا سيما بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية، وإن الاتحاد سيواصل، في هذا الصدد، تعزيز تعاونه الوثيق مع الأونكتاد في موضوع المنافسة، مع إيلاء أولوية خاصة للتطوير التشريعي وبناء المؤسسات في البلدان النامية.

٨١- وقال إن دور الأونكتاد قد تعزز بالإشارة الصريحة إليه في الفقرة ٢٤ من إعلان المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، وإن باستطاعة الأونكتاد أن يلعب دورا حاسما في التحضير للمفاوضات الخاصة بإنشاء إطار متعدد الأطراف، وذلك بحكم خبرة الأونكتاد وسمعته الدولية في هذا الميدان. ودعا ممثل إسبانيا الأونكتاد إلى المشاركة النشطة في هذه العملية التحضيرية بغية بدء المفاوضات عقب المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية.

٨٢- واحتتم ممثل إسبانيا كلمته مؤكدا من جديد تأييد الاتحاد الأوروبي للتوصية التي تتضمنها الفقرة ٥ من "استنتاجات الفريق المتفق عليها"، فضلا عن تأييده لما طلبته الفقرة ٧ من أمانة الأونكتاد بشأن إعداد دراسة عن الصلة بين المنافسة، والقدرة التنافسية، والتنمية، التي ينبغي فيها مراعاة الاستنتاجات المتعلقة بـ"مصالح المستهلكين، والمنافسة، والقدرة التنافسية، والتنمية".

٨٣- وقال ممثل الهند إن بالإمكان أيضا أن تركز الدراسات المطلوب إعدادها للدورة التالية لفريق الخبراء الحكومي الدولي على الأهمية النسبية لأهداف النمو الصناعي والتصنيع للبلدان النامية، من ناحية، وإنفاذ قواعد المنافسة، من ناحية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الممثل أيضا إلى ضرورة إجراء تحليل دقيق لأهمية مبدأ عدم التمييز بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما بين المؤسسات الأجنبية والمحلية بقدر ما يتعلق الأمر بالمنافسة، على أن توضع في الاعتبار مرحلة التنمية التي يمر بها البلد النامي المعني.

التدابير التي اتخذتها اللجنة بشأن البند ٦ من جدول الأعمال

٨٤- أيدت اللجنة تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ كما ورد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/13 - TD/B/COM.2/34، وأقر جدول الأعمال المؤقت لدورته التاسعة عشرة الواردة في التقرير، بما في ذلك تحديدا موضوع إدارة الشركات، على النحو الذي عرضه رئيس الفريق العامل. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت اللجنة تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، كما ورد في الوثيقة TD/B/COM.2/CLP/24 - TD/B/COM.2/32.

الفصل السابع

تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٨٥- كان معروضا على اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها" (TD/B/COM.2/39).

٨٦- عرض مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع (الشعبة) تقريرا عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها وأنشطة الشعبة في عام ٢٠٠١.

٨٧- وأعرب ممثل بنين عن تقديره لعمل شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع (الشعبة)، التي استفاد منها بلده في ميدان تشجيع الاستثمار.

٨٨- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن العرض الشامل الذي قدم عن أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع مثل طيب. وأكد أهمية متابعة أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وآثار هذه الأنشطة. وامتدح كذلك جهود الأمانة لتحسين نشر المعلومات عن طريق الإنترنت.

٨٩- وأشاد ممثل زامبيا بالأمانة لجهودها وتعهده بدعم مساعيها في المستقبل، ولا سيما الأنشطة المتصلة بمتابعة اجتماع الدوحة الوزاري.

٩٠- وأعرب ممثل مصر عن تقديره لأعمال الشعبة فذكر أن أنشطتها مفيدة جدا لمصر. وتساءل عن كيفية تطرق الأمانة إلى تقييم المصاعب التي تعترض تنفيذ الأنشطة في الميدان وكيف يمكن للبلدان المتلقية أن تقدم مزيدا من العون للأونكتاد لتذليل هذه المصاعب.

٩١- وقال ممثل إسبانيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، إن تقرير الأنشطة الذي عرضته الأمانة يعد إسهاما شديدا الأهمية في عملية استعراض منتصف المدة. وقال إنه ينبغي الإبقاء على هذه الممارسة، أي إعداد تقارير أنشطة، على جداول أعمال الدورات المقبلة. وهنا الأمانة لعملها الممتاز وجهودها في ضمان الشفافية، وخاصة عن طريق موقعها على الإنترنت. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يسهم في أنشطة الشعبة، كلها تقريبا. واختتم كلمته مشيدا بعمل الشعبة التحليلي ومؤكدا أهمية متابعة اجتماع الدوحة الوزاري، ومواضيع أصول الحكم، ونوع الجنس، وأقل البلدان نموا.

٩٢- وأعرب ممثل أوغندا عن امتنانه لعدد من أنشطة الشعبة التي نفذت داخل بلده أو من أجله، ولا سيما مفاوضات معاهدات الاستثمار الثنائية، التي تحظى بدعم حكومة ألمانيا، و"استعراض السياسة الاستثمارية لأوغندا"، ودليل الاستثمار في أوغندا.

٩٣- وقال ممثل إيطاليا إن حكومته ستضع في الأسابيع القادمة اللمسات النهائية على قرار بتقديم مساهمة إلى الأونكتاد قدرها ٩٠٠ ٠٠٠ يورو لتنفيذ ما اتفق على تنفيذه فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً على النحو الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١.

٩٤- وأعربت ممثلة تركيا عن تقديرها لعمل الشعبة، وبخاصة في مجال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تصادف فيه بلدان نامية كثيرة مصاعب في مجال جمع البيانات، وأشارت إلى ضرورة إيلاء الشعبة مزيداً من الاهتمام لهذا الموضوع. وقالت أيضاً إن بلدها يود أن يستضيف حلقة تدريبية إقليمية بشأن تنمية المشاريع لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٩٥- وأشاد ممثل المغرب ببرنامج تنظيم المشاريع "إمبريتيك" (EMPRETEC) وأعرب عن امتنانه لحكومة إيطاليا لما قدمته من دعم لتدويل المؤسسات في إطار برنامج البحر الأبيض المتوسط ٢٠٠٠. ودعا أيضاً إلى تعزيز أنشطة الشعبة، ولا سيما ما يتعلق منها بمتابعة اجتماع الدوحة الوزاري والتجارة الإلكترونية.

٩٦- وأشاد ممثل تونس بعمل الشعبة التحليلي وعملها في مجال التعاون التقني، وشدد على أهمية بدء المرحلة الثانية من برنامج "إمبريتيك" (EMPRETEC) في تونس.

٩٧- وعبر ممثل إثيوبيا عن شكره للشعبة لما تقوم به من أعمال، ولا سيما منها ما يتصل بدليل الاستثمار في إثيوبيا و"استعراض السياسة الاستثمارية والابتكارية لإثيوبيا".

٩٨- وأعرب ممثل بيرو عن شكره للشعبة لما تقوم به من أعمال بشأن "استعراض السياسة الاستثمارية لبيرو" وطلب مواصلة دعم الأونكتاد لمتابعة هذا الموضوع، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء وكالة تشجيع استثمار موحدة في بيرو، ولدعم برنامج "إمبريتيك" (EMPRETEC).

٩٩- وأشار ممثل فنزويلا إلى أهمية عدد من أنشطة الشعبة، بما فيها تقرير الاستثمار العالمي، الذي يعد أوسع مصدر للمعلومات المتاحة عالمياً عن الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن حكومة فنزويلا مهتمة بـ "برنامج الروابط العالمية"، الذي أعلن عنه تقرير الاستثمار العالمي (٢٠٠١)، ولا سيما في قطاع الطاقة، ومهتمة كذلك بمواصلة برنامج "إمبريتيك" (EMPRETEC)، الذي يعود على بلده بالفائدة. وأكد أهمية التعاون والتنسيق بين الشعب المختلفة للأونكتاد تحقيقاً للاستخدام الأمثل للموارد.

١٠٠- وأشاد ممثل باراغواي بجهود الشعبة وأشار بصفة خاصة إلى دعمها للآلية الحكومية الدولية، بما في ذلك الإسهام في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالتمويل الإنمائي المقرر عقده في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢. وأشاد أيضا بتقرير الاستثمار العالمي وتقرير الاحتمالات الاقتصادية والاجتماعية في العالم. وباسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، شكر الممثل الأمانة والشعبة لما تقومون به من أنشطة في المنطقة، مثال ذلك "استعراضات السياسة الاستثمارية" لبيرو وإكوادور، والحضور الكبير لبرنامج "إمپريتيك" (EMPRETEC) في أمريكا اللاتينية. وقال إن التذييلات المرفقة بتقرير أنشطة الشعبة مصدر جيد للمعلومات بشأن مجموعة كبيرة من أنشطة الشعبة.

١٠١- وشكر ممثل أوغندا حكومة إيطاليا على المنحة التي أعلنتها وقدرها ٩٠٠ ٠٠٠ يورو، وأعرب عن امتنانه لكل المانحين الآخرين.

التدابير التي اتخذتها اللجنة بشأن البند ٧ من جدول الأعمال

١٠٢- أحاطت اللجنة علما بالتقرير المرحلي بشأن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، كما ورد في الوثيقة TD/B/COM.2/39، وتقرير أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع الذي عرضته الأمانة.

الفصل الثامن

الآثار المترتبة على عمل اللجنة في أعقاب اجتماع الدوحة الوزاري

(البند ٩ من جدول الأعمال)

١٠٣- ذكر مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع أن أعضاء منظمة التجارة العالمية وافقوا مؤخراً، في إعلان المؤتمر الوزاري الرابع، المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، على برنامج عمل بشأن الاستثمار (الفقرات ٢٠-٢٢). وفي هذا السياق، سلموا أيضاً (في الفقرة ٢١) بالحاجة إلى تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً لهذه الولاية. وقال إنه عقد، في إطار جهد أوسع على نطاق الأونكتاد لإنشاء برنامج للمساعدة التقنية يعاون البلدان النامية في الأمور الناشئة عن إعلان الدوحة الوزاري، مشاورات غير رسمية مع مندوبين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ كان موضوعها تحديد نوع المساعدة التقنية وبناء القدرات المطلوب في هذا الصدد. ومن واقع هذه المشاورات، ظهر أن هناك ثلاثة مجالات (استناداً إلى الفقرة ٢١) بحاجة إلى اهتمام خاص: تحليل السياسات وتطويرها، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية المؤسسية. واحتتم كلمته قائلاً إن مقترحات إضافية ستقدم شاملة سائر الجوانب المتعلقة بالأونكتاد من برنامج عمل ما بعد الدوحة (مثل ذلك التجارة والمنافسة)، وجرار إعداد هذه المقترحات وسيتم وضعها في الصورة النهائية في المستقبل القريب للعرض على المانحين المهتمين.

١٠٤- وقال ممثل مصر، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن من المهم، في هذا الاجتماع الحكومي الدولي الأول الذي ينعقد بعد الدوحة لدراسة موضوع الاستثمار، مناقشة ما يستطيع الأونكتاد عمله لمتابعة برنامج العمل المعني بالاستثمار الذي يتضمنه إعلان الدوحة. وقال إن فقرات إعلان الدوحة التي تتناول موضوع الاستثمار تطرح على البلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تحدياً هائلاً. وأشار المتكلم إلى الحاجة إلى تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات فاقترح التركيز على ما يمكن للأونكتاد عمله في هذا المجال. وقال إنه ينبغي الاستفادة في هذا العمل من خبرة الأمانة في تنفيذ برنامج عملها بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وقال إن أعظم ما استفادت به البلدان النامية ندوات وحلقات التدريب وبناء القدرات وتوافق الآراء، وسلسلة الأونكتاد بشأن القضايا التي تتناولها اتفاقات الاستثمار الدولية، والخدمات التيسيرية للتفاوض لعقد معاهدات استثمارية ثنائية ومعاهدات بشأن الازدواج الضريبي، والمشورة المقدمة إلى المنظمات الإقليمية فيما يتعلق بصوغ و/أو تحديث نظم الاستثمار الحالية.

١٠٥- وتحليل السياسات وكذلك تطوير السياسات المتعلقة بآثار تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار والقضايا الرئيسية التي تتناولها اتفاقات الاستثمار الدولية، يمكن أن يكون نقطة البداية. وقال إن نهج بناء

قدرات الموارد البشرية ينبغي أن يعتمد في أساسه على تنظيم دورات تدريبية إقليمية مكثفة من النوع الذي عقده الأونكتاد بنجاح في الإسكندرية ونيودلهي، جنبا إلى جنب مع عقد دورات تدريبية للمندوبين في جنيف. وينبغي أيضا التأكيد، في هذا السياق، على عمليات تيسير التفاوض على المعاهدات الثنائية. وينبغي أن تصحب هذا العمل جهود ترمي إلى تعزيز الإطار المؤسسي الوطني والبنية التفاوضية الأساسية وكذلك، بوجه أعم، تعزيز المؤسسات التي تتناول قضايا الاستثمار في البلدان النامية.

١٠٦- واختتم كلمته مؤكدا أن العمل الذي ينبغي للأونكتاد أن يضطلع به استجابة لولاية الدوحة في مجال الاستثمار ينبغي ألا يكون على حساب أعمال تحليل السياسات والمساعدة التقنية الجارية، وإنما ينبغي الاضطلاع به باستخدام موارد إضافية.

١٠٧- وأكد ممثل إسبانيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، أهمية الفقرة التي وردت في إعلان الدوحة بشأن الاستثمار. وأشار بوجه خاص إلى الفقرة ٢١ فقال إنها تتطلب استجابة جريئة من جانب البلدان جميعها، ولا سيما فيما يتعلق بتكثيف أنشطة المساعدة التقنية. وقال إنه ينبغي إدماج هذه الأنشطة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وشدد على أنه ينبغي للجنة أن تتناول التحدي الذي طرحه إعلان الدوحة. وقال إنه ينبغي أن توضع في الاعتبار، فيما يبذل من جهود في هذا المجال، تجارب الأونكتاد وخبراته، بغية تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي دعا الإعلان إلى الاهتمام بها بالتعاون الوثيق بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، على النحو الموضح في الإعلان.

١٠٨- وأكد ممثل بنغلاديش، متحدثا باسم أقل البلدان نموا، أهمية مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا لدى تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المنبثقة عن أعمال المتابعة التي يضطلع بها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في مرحلة ما بعد الدوحة.

١٠٩- وأكد ممثل الصين الدور الهام الذي ينبغي للأونكتاد أن يقوم به في مجال الاستثمار الدولي، وقال إن هذه الميزة النسبية ينبغي أن تظهر لدى متابعة تنفيذ ولاية الدوحة، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية الخاصة بتحليل السياسات والتنمية البشرية والمؤسسية، على النحو الوارد في الفقرات ٢٠ إلى ٢٢ من إعلان الدوحة الوزاري. وقال إن وفده يؤيد الأونكتاد تأييدا تاما من أجل تصميم وتنفيذ برنامج للمساعدة التقنية في هذا المجال يكون في صالح البلدان النامية جميعها، بما فيها الصين باعتبارها عضوا جديدا في منظمة التجارة العالمية.

١١٠- ورحب ممثل اليابان ببند جدول الأعمال الذي تناقشه اللجنة قائلا إنه بند ملائم في توقيته ومفيد. وأكد الممثل أهمية التعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية لدى تنفيذ ولاية الدوحة في مجال الاستثمار.

١١١- ورحب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون الوثيق بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، فضلا عن المنظمات الدولية الأخرى. واقترح، في هذا السياق، إجراء عملية تقييمية، داخل الإطار الذي وضعه المؤتمر الدوري المعني بالتمويل الإنمائي، يمكن بها تحديد الثغرات واستكشاف إمكانيات التعاون الأخرى في هذا المجال.

١١٢- وأكد ممثل الهند الحاجة إلى التأني في تفسير الولاية التي تنبثق عن إعلان الدوحة الوزاري، فقد تحددت هذه الولاية إثر تراض دقيق. وينبغي في تنفيذ هذه الولاية الحرص على اهتمامات البلدان النامية والالتزام بنص الإعلان وروحه. وقال إن الحاجة إلى تعزيز الدعم للمساعدة التقنية وبناء القدرات، ونطاق هذا التعزيز، قد وردا بشكل واضح في الفقرة ٢١ من إعلان الدوحة، وإنه ينبغي التقييد بذلك على نحو دقيق. والأهم في هذا الصدد التركيز على الحاجة إلى مساعدة البلدان في تحسين قدرتها على تقييم الآثار المترتبة على زيادة توثيق التعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار، بدءا بدراسة تجارب البلدان فيما يتعلق بتدابير وخيارات السياسة الاستثمارية، وبخاصة متطلبات الأداء وحوافز الاستثمار، على طريق العمل لتحقيق أهداف التنمية الوطنية. وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على تفهم آثار زيادة توثيق التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال، وينبغي له إبراز البعد الإنمائي.

١١٣- وأكد ممثل المغرب أهمية تحقيق توازن منصف بين الالتزامات المنبثقة عن اتفاقات الاستثمار والحاجة إلى الحفاظ على مساحات تصرف وطنية في مجال السياسات من أجل العمل على تحقيق أهداف التنمية.

١١٤- ورحب ممثل سويسرا بالتعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية سعيا لإنجاز المواضيع المنبثقة عن الفقرات ٢٠-٢٢ من إعلان الدوحة الوزاري. وأكد أهمية تحسين التنسيق البرنامجي في هذا المجال.

١١٥- وتكلم مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع فشكر الوفود لما قدمته من ملاحظات وتعليقات مفيدة. وأكد أن الهدف الرئيسي لأعمال الأونكتاد في المستقبل سعيا وراء تنفيذ برنامج عمل بشأن الاستثمار في مرحلة ما بعد الدوحة هو مساعدة البلدان في تحسين قدرتها على تقييم آثار ونتائج زيادة توثيق التعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار، بقدر ما يتعلق الأمر بأهدافها الإنمائية. وأكد أيضا الحاجة إلى الاستفادة من أوجه التضافر مع أعمال الأونكتاد الجارية في هذا المجال، والحرص في الوقت نفسه على تطبيق عناصر برنامج العمل الجديدة المنبثقة عن أعمال المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة، إضافة إلى هذه الأعمال الجارية نفسها.

الفصل التاسع

مسائل أخرى

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١١٦- قدم ممثل أمانة الأونكتاد تقريراً عن أعمال لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقال إن الجمعية العامة أنشأت هذه اللجنة في عام ١٩٩٢ لتقديم مشورة رفيعة المستوى بشأن العلم والتكنولوجيا إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكي تكون محفلاً لمناقشة وتطوير فهم قضايا العلم والتكنولوجيا الناشئة. ولدى تقييم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه اللجنة في عام ١٩٩٨، دعيت اللجنة إلى بلورة مجال عملها وتكريس الاهتمام لنقل التكنولوجيا ولبناء القدرات.

١١٧- وقال إن اللجنة تعقد مرة كل عامين في دورات عادية مدة كل منها أسبوع واحد. وفي كل واحدة من هذه الدورات، تختار اللجنة موضوعاً فنياً. وقال إن اللجنة تضطلع بأعمالها في إطار سلسلة اجتماعات لأفرقة مخصصة، تعكف على البحث والمناقشة، وتتقدم بتوصيات تعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها.

١١٨- وفي الدورة الخامسة للجنة، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، قررت اللجنة اختيار موضوع فني يتمحور حوله عملها في فترة ما بين الدورات ٢٠٠١-٢٠٠٣، وهذا الموضوع هو: "التطوير التكنولوجي وبناء القدرات لأغراض المنافسة في مجتمع رقمي". وسيجري الاضطلاع بأعمال اللجنة في فترة ما بين الدورات الحالية من خلال أفرقة تناول مختلف جوانب الموضوع الفني الرئيسي، أي نقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات مع إيلاء اهتمام خاص للاستيعاب ولتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز القدرة التنافسية. وستنظر اللجنة، في دورتها السادسة التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠٣، في استنتاجات مختلف الأفرقة وتوصيات السياسة العامة التي تنبثق عنها.

عرض تقارير المنظمات الأخرى

١١٩- عرضت المنظمات التالية تقارير عن أعمالها في مجال الاستثمار: الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الأجنبية التابعة للبنك الدولي ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف (عرض مشترك)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية.

التدابير التي اتخذتها اللجنة بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال

١٢٠- أحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن أعمالها وأعربت عن تقديرها لسائر المنظمات لما قدمته من التقارير.

الفصل العاشر

التدابير التي اتخذتها اللجنة والبيانات الختامية

التدابير التي اتخذتها اللجنة

١٢١- في الجلسة العامة ٣٦ (الختامية)، المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، اعتمدت اللجنة توصياتها المتفق عليها بشأن البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال واستنتاجاتها المتفق عليها بشأن البند ٩ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول).

البيانات الختامية

١٢٢- قال ممثل إسبانيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي يؤيد القرارات المتعلقة بجدول أعمال الدورة التالية للجنة على أن يكون مفهوما أن باستطاعة مجلس التجارة والتنمية أثناء استعراض منتصف المدة إعادة تقييم جميع القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الحالية.

١٢٣- وقال ممثل مصر، متحدثا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، إن مجموعة ال ٧٧ والصين توافق على العمل الذي أنجزته اللجنة في دورتها الحالية على أن يكون مفهوما أنه سيجري المضي قدما في الموضوعين المقررين لاجتماعي الخبراء، على النحو الذي ووفق عليه أثناء الدورة.

١٢٤- وتكلم ممثل باراغواي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فأكد الحاجة إلى تحديد اختصاصات اجتماعي الخبراء على نحو يكون محدد الطابع ومحدد الأهداف في آن واحد. وقال إنه ينبغي أن تكون المواضيع التي سيجري النظر فيها ذات صلة بالبلدان النامية لكي تستطيع هذه البلدان أن تستفيد في سياساتها ومواقفها التفاوضية من نتائج البحث. وقال إن من المهم، فضلا عن ذلك، تجنب ازدواجية المواضيع. وفيما يتعلق باجتماع الخبراء المقرر عقده بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، تود مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن تطلب إلى الخبراء النظر فيما انتهى إليه تنفيذ السياسات الاستثمارية الوطنية من تغيير في مسارات الاستثمار الأجنبي المباشر وكيف حدث ذلك وكيف يمكن للأونكتاد أن يتعامل مع هذا الموضوع. وقال إن المجموعة تؤيد مبادرات أقل البلدان نموا لتنفيذ برامج محددة. وقال إن المجموعة تؤيد أيضا المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقده الأونكتاد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، كما تواصل دعمها لتنفيذ برنامج العمل الذي أقره المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حظي بموافقة المجموعة إنشاء مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا في نيويورك. وأكد المتكلم، في النهاية، أن تجزئة برامج الأونكتاد تميل إلى إضعافها وأن من الضروري التركيز على

الاحتياجات المشتركة لجميع البلدان النامية وعلى كيفية تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الشحيحة المتاحة بما يحقق مصلحة هذه البلدان.

١٢٥- ولاحظ ممثل أوغندا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، أن تنفيذ كل شيء تقرر في دورة اللجنة، سواء فيما يتعلق بالأنشطة الجارية أو الأنشطة الجديدة، يتوقف على مدى توافر الموارد. وفيما يتعلق باجتماعي الخبراء المتفق عليهما، فلن تتحقق الفائدة المرجوة منهما إلا إذا توافر التمويل اللازم لحضور خبراء البلدان النامية. وقال إن هذه الاجتماعات بحاجة إلى اشتراك مجموعة متنوعة من الخبراء، بحيث يمكن الاستفادة من تجاربهم المتنوعة. وقال إنه يأمل أن ينعقد هذان الاجتماعان على النحو المخطط لهما.

١٢٦- ودعا ممثل سري لانكا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية والصين، الدول الأعضاء جميعها إلى التعاون في تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم اجتماعي الخبراء المزمع عقدهما في عام ٢٠٠٢.

١٢٧- وتكلم ممثل بنغلاديش، متحدثا باسم أقل البلدان نموا، فأعرب عن أمله في أن تنفذ جميع قرارات اللجنة وفي أن توضع في الاعتبار احتياجات أقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، أكد أن إنشاء مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا في نيويورك ينبغي ألا يعنى النيل من الدعم التحليلي والموضوعي الذي يقدمه الأونكتاد إلى أقل البلدان نموا.

١٢٨- وذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن قدرا كبيرا من الوقت أنفق أثناء الدورة للتفاوض على النصوص. واستدرك قائلا إن الدورة كانت دورة طيبة وأعرب عن تأييده لتنظيم اجتماعي الخبراء اللذين تقرر عقدهما. وقال إن الاستعراض النصفى القادم، الذي تناقش فيه مسألة هذين الاجتماعين، استعراض هام جدا، وقال إنه يتطلع إلى بدء هذه العملية.

١٢٩- وقال ممثل ماليزيا إن اجتماعي الخبراء سيكونان بمثابة محفل مفيد لإجراء دراسة متعمقة لفهم القضايا ذات الصلة بالاتفاقات المتعددة الأطراف. وقال إن من المهم أن تبقى اختصاصات هذين الاجتماعين على النحو المحدد لها وألا يضاف شيء إليها.

١٣٠- وقال ممثل الهند إنه يأمل في ظهور البعد الإنمائي بكافة جوانبه في برنامج عمل الأونكتاد، كيما تستطيع البلدان النامية اتخاذ قرارات مستنيرة.

١٣١- وأعرب ممثل باكستان عن تأييده لبياني ممثلي مصر وسري لانكا. وقال إنه يتطلع إلى تنظيم اجتماعي الخبراء المزمع عقدهما في عام ٢٠٠٢، ولكنه حذر من تغيير اختصاصاتهما أو إضافة شيء لها.

١٣٢- وقال مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع إن دورة اللجنة كانت حافلة جدا بالفعل. وكان من السمات الجديدة التي اتسمت بها الدورة العروض التي قدمتها المنظمات الحكومية الدولية، فضلا عما شهدته من تفاعل مع الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار. وقال إن البحث شمل موضوعا جديدا، وهو الآثار المترتبة على عمل اللجنة في أعقاب اجتماع الدوحة الوزاري، فضلا عن عدد من المواضيع المتكررة (الاستثمار الأجنبي المباشر، والتصنيع، ونقل التكنولوجيا، واستعراضات السياسة الاستثمارية). وبالإضافة إلى ذلك، فقد تقرر في الدورة عقد اجتماعي خيرااء جديدين.

١٣٣- وقال الرئيس إن الدورة كانت حافلة ومثمرة وأعرب عن شكره للمشاركين لروح التعاون التي تحلوا بها في عملهم طوال أسبوع الانعقاد.

الفصل الحادي عشر

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٣٤ - عقدت الدورة السادسة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في قصر الأمم، في جنيف، في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وعقدت اللجنة، خلال الدورة ٤ جلسات عامة و٩ جلسات غير رسمية. وافتتح السيد جان لوك لوبيدو، رئيس الدورة الخامسة، الدورة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٣٥ - انتخبت اللجنة، في جلستها العامة ٣٣، المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد محمد حميد حاجي محمد جعفر (بروني دار السلام)

نواب الرئيس: السيد فالو سامب (السنغال)
السيد رويين راميرز (باراغواي)
السيد ف. س. سيشادري (الهند)
السيد جان لوك لوبيدو (فرنسا)
السيد فلاديمير ماليفتش (بيلاروس)

المقررة: السيدة فانيسا هيد (المملكة المتحدة)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٣٦ - اعتمدت اللجنة، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/36، بصيغته المعدلة شفويا من جانب الاتحاد الأوروبي. وبالتالي أصبح جدول أعمال الدورة السادسة على النحو التالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والمقاولة المحلية وتنمية القدرة على التوريد في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا
- ٤- قضايا السياسة العامة الدولية: الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا: أفضل الممارسات للحصول على التكنولوجيا والتدابير المتخذة لتشجيع نقلها في سبيل بناء قدرات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا
- ٥- عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧- تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها
- ٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة
- ٩- الآثار المترتبة على عمل اللجنة في أعقاب مؤتمر الدوحة
- ١٠- مسائل أخرى
- ١١- اعتماد التقرير.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٣٧- في الجلسة العامة (الختامية)، المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة (انظر المرفق الأول) ومواضيع اجتماعي الخبراء المزمع عقدهما في عام ٢٠٠٢ (انظر المرفق الثاني).

هاء- اعتماد التقرير

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١٣٨- في الجلسة العامة الختامية، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها (TD/B/COM.2/L.14 و Add.1)، رهنا بما يدخل من تعديلات على ملخصات البيانات، وأذنت للمقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية على ضوء مداوات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- قضايا السياسة العامة المتعلقة بالاستثمار والتنمية
- ٤- القضايا المتعلقة بالترتيبات الاستثمارية
- ٥- استعراضات السياسة الاستثمارية: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧- تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، بما في ذلك متابعة ما بعد الدوحة
- ٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة
- ٩- مسائل أخرى
- ١٠- اعتماد تقرير اللجنة.

المرفق الثاني

مواضيع اجتماعي الخبراء في ٢٠٠٢

اجتماع خبراء بشأن تجارب تطبيق النهج الثنائية والإقليمية على التعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.

اجتماع خبراء بشأن البعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: سياسات تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم القدرة التنافسية لقطاع المشاريع والأداء الاقتصادي للاقتصادات المضيفة مع مراعاة نقاط الالتقاء بين التجارة والاستثمار، في السياقين الوطني والدولي.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل العربية

الجماعة الأوروبية

الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

جامعة الدول العربية

منظمة الوحدة الأفريقية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة المؤتمر الإسلامي

٣- وكانت ممثلة في الدورة وكالتان متخصصتان ومنظمة ذات صلة:

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

منظمة التجارة العالمية

٤- وكان ممثلاً في الدورة كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الصندوق العالمي لحماية الطبيعة

وحضر الدورة المدعوون الخاصون التالية أسماؤهم:

سعادة السيد عبد الله كيغودا، الوزير المسؤول عن مكتب الرئيس لشؤون التخطيط والخصخصة، جمهورية
تزانيا المتحدة؛

السيدة ماغي كيغوزي، رئيسة اجتماع الخبراء المعني بأثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على
التصنيع، المديرية التنفيذية لهيئة الاستثمار الأوغندية، أوغندا؛

السيدة باتريسيا فرانسيس، رئيسة مؤسسة الترويج الاستثماري، جامايكا؛

السيد صامويل ج. سيتا، المدير التنفيذي لمركز الاستثمارات في تزانيا، جمهورية تزانيا المتحدة؛

السيد حامد حكمان، المدير العام لوكالة زانبيار لترويج الاستثمار، جمهورية تزانيا المتحدة؛

السيد محمد سيمبارا، المدير العام للمركز الوطني لترويج الاستثمارات، مالي؛

السيد رام نارايان شريستا، وزير خارجية نيبال؛

السيد أرفيند مايارام، الأمين المساعد لحكومة راجستان، الهند؛

السيد داتو ج. جيغاثيسان، رئيس هيئة المستشارين الدوليين (JJ)، ماليزيا؛

السيد محمد أوغوتسو، رئيس مجموعة الاتصال لغير الأعضاء والمحفل العالمي المعني بالاستثمار الدولي؛

السيد ريتشارد مارتن، رئيس إدارة التقارير المالية، ACCA، لندن؛

السيدة كارين س. ميليت، مديرة خدمات تسويق الاستثمار، وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف،
الولايات المتحدة الأمريكية؛

السيدة دان ليانغ، مديرة فرع الجودة والتكنولوجيا والاستثمار، اليونيدو، النمسا؛

السيد جوزيف باتات، مدير الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الأجنبية، الولايات المتحدة الأمريكية؛

السيد يورغن راينهاردت، موظف تنمية صناعية، اليونيدو، النمسا؛

السيد دونالد ليكرو، أستاذ وخبير استشاري مستقل، الفلبين؛

السيدة بادما مالمبالي، خبيرة استشارية مستقلة، الولايات المتحدة الأمريكية؛

السيد ألفين وينت، أستاذ، جامعة الهند الغربية، جامايكا.